

الكتاب

كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

الملقب بـ "سيبويه"

تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي

المجلد الأول

القسم الأول : أبواب النحو

الجزء الأول : مقدمة الكتاب وإسناد الفعل

أ.د. محمد كاظم البكاء

أستاذ النحو والصرف - جامعة الكوفة

منشورات زين الحقوقية والأدبية

بيروت - لبنان

أنواع الإسناد مع الاسم المظهر

[إسناد الفعل وما يعمل عمله]

✍ المجرى الأول - الفعل المظهر وما يعمل عمله

✍ المجرى الثاني - الفعل المضمر المستعمل إظهاره
- الفعل المحذوف جوازا -

✍ المجرى الثالث - الفعل المضمر المتروك إظهاره
- الفعل المحذوف وجوبا -

المجرى الأول من إسناد الفعل

[الفعل المظهر وما يعمل عمله]

✍️ أولا - أبواب الفعل

✍️ ثانيا - أبواب ما يعمل عمل الفعل ولم يقو قوته
(المشبهات بليس، وأفعل التعجب)

✍️ ثالثا - أبواب ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه
(اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصادر، والصفة المشبهة ونحوها)

[خطة الكتاب]

[في دراسة أبواب الفعل المظهر وما يعمل عمله (*)]

[أبواب الفعل]:

هذا^(١) بابُ الفاعلِ الذي لم يتعدَّ فعلُهُ إلى مفعولٍ، والمفعولِ الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ، ولا تعدَّى^(٢) فعله إلى مفعولٍ آخر.

[أبواب أسماء الفاعلين والمفعولين]:

وما يعملُ من أسماءِ الفاعلين، والمفعولين عملَ الفعلِ الذي يتعدَّى إلى مفعول.

[باب المصدر]:

وما يعمل من المصادر ذلك العمل^(٣).

[باب الصفة المشبهة]:

وما يجري من الصفاتِ التي لم تبلغْ أن تكون في القوَّة كأسماءِ الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدِّي إلى مفعولٍ مجراها.

(*) بدأ سيبويه بترجمة أبواب الفعل المظهر وما يعمل عمله، وقد جعله بعضهم (الباب الأول) وأسموه (باب الفاعل). إنَّما هو مجموعة فقرات تصف الأبواب التي تجيء بعده؛ قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ١/ ٣٠٩): "اعلم أنَّ هذا الباب مشتمل على تراجم أبواب تجيء مفصلة بعده باباً باباً....".

(١) هـ "هذا" ساقطة.

(٢) الأصل، هـ "ولا يتعدَّى".

(٣) م "وما جرى".

[أبواب (ما)، و(لات)، و (لا)، و(أفعل التعجب)] :(*)

وما أُجري مجرى الفعل، وليس بفعلٍ، ولم يقو قوّته.

[أبواب أسماء الأفعال] (**)

وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك، ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء، وتكون^(٤) لأحداثها أمثلةً لما مضى وما لم يمضِ وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريدُ بها ما تريدُ بالفعل المتعدّي إلى مفعولٍ مجراها، وليست لها قوّة أسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا هذه الصفات كما أنّه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعلٍ.

(*) هذه الفقرة تشمل الكلام على (ما) الحجازية، و(لات)، و (لا) وقد تكلم عليها سيبويه في باب واحد (انظر: ٩٦): " هذا باب ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع...". كما تشمل هذه الفقرة (أفعل التعجب) ؛ قال سيبويه (انظر: ١٣٨): " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكّنه، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله...".

(**) هذه الفقرة من كلام سيبويه تعني (أسماء الأفعال)، وقد كرّر في الباب الذي يخصّها العبارات المذكورة في هذه الفقرة (انظر: ٣١٦): " هذا باب من الفعل، سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث...". وفي هذا الباب قال أيضاً: "إنّها أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك".

(٤) ب " ويكون".

[أولاً - أبواب الفعل]

[الباب الأول - الفعل اللازم و الفعل المبني للمجهول

الذي ليس معه مفعول به (*)]

هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يتعدّه فعلُهُ إلى مفعولٍ، والمفعولِ الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولا تعدّى^(١) فعلُهُ إلى مفعولٍ آخر. والفاعل^(٢) والمفعولُ في هذا سواءٌ، يرتفع المفعولُ كما يرتفع الفاعلُ؛ لأنّك لم تشغلِ الفعلَ بغيره، وفرّغته له، كما فعلتَ ذلكَ بالفاعلِ.

[أمثلة الفعل اللازم :

فأمّا الفاعلُ الذي لا يتعدّاه فعلُهُ فقولك^(٣): ذَهَبَ زيدٌ، وَجَلَسَ عمروٌ.

[أمثلة الفعل المبني للمجهول :

والمفعولُ الذي لم يتعدّه فعلُهُ ولم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولك: ضَرَبَ زيدٌ، ويُضْرَبُ عمروٌ.

فالأسماءُ المحدثُ عنها، والأمثلةُ^(٤) دليّةٌ على ما مضى وما لم يمضِ من المحدثِ بهِ عن الأسماءِ، وهو الذهابُ والجلوسُ والضربُ. وليست الأمثلةُ بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداثُ وهي الأسماءُ.

(*) وُحِدَ سيبويه (الفعل اللازم)، و (الفعل المبني للمجهول الذي ليس معه مفعول) في باب واحد مراعيّاً تركيبهما اللغوي: فعل + فاعل مرفوع أو مفعول (نائب فاعل) مرفوع.

(١) الأصل، م، هـ " ولم يتعدّه".

(٢) ب " فالفاعل".

(٣) الأصل " فقولك".

(٤) أي: الأفعال.

[الباب الثاني - الفعل المتعدي إلى مفعول به]

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعله إلى (مفعولٍ)، وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيدا. فـ(عبد الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذَهَبَ)، وشَغَلْتَ (ضَرَبَ) به كما شَغَلْتَ به (ذَهَبَ) ^(١). وانتصبَ (زيدٌ)؛ لأنه مفعولٌ ^(٢) تعدّى إليه فعلُ الفاعلِ.

[تقديم المفعول]

فإن ^(٣) قدّمتَ المفعولَ وأخّرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيدا عبدُ الله؛ لأنّك إنّما أرَدْتَ به مؤخّراً ما أرَدْتَ به مقدّماً، ولم تُرِدْ أنْ تشغَلَ الفعلَ بأوّل منه، وإنْ كان مؤخّراً في اللفظ. فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظِ ^(٤) أنْ يكونَ الفاعلَ مقدّماً ^(٥)، وهو عربيّ جيّد كثير ^(٦). كأنّهم [إنّما] يقدّمون الذي بيأنه أهمُّ لهم وهم بيّانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم ^(٧).

(١) الأصل "وشغلت ذهب به كما شغلت ضرب"؛ م "وشغلت به كما شغلت به ضَرَبَ". ومعناه أنْ (عبد الله) في (ضَرَبَ عبدُ الله زيدا) مرفوع؛ لأنّك شغلت الفعل به وفرّغته له كما فعلت في الباب الأوّل ومثاله: ذهبَ زيدٌ.

(٢) ب "مفعول به".

(٣) ب "وإنْ".

(٤) أي: ترتيبه والأصل فيه.

(٥) الأصل، م، هـ "أنْ يكون فيه مقدّماً".

(٦) في الأصل تعليق يداخل النص "هذا لا ينافي الحصر".

(٧) م "عليهم".

قال عبد القاهر الجرجاني في فصل التقديم والتأخير (دلائل الإعجاز، ٨٣):

"واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: (كأنّهم يقدّمون الذي بيّانه أهمُّ لهم وهم بشأنه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم)، ولم يذكر في ذلك مثلاً...". أقول: ذكر سيبويه مثلاً.

[استدراك في تعدي الفعل إلى غير المفعول به:]

١- [التعدي إلى اسم الحدثان (المفعول المطلق)]:

واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى (اسم الحدثان) الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يُذكر ليدل على الحدث؛ ألا ترى أن قولك: (قَدْ ذَهَبَ) بمنزلة: قد كان منه ذهابٌ، وإذا قلت: ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ، لم يستثن أن المفعول (زيدٌ) أو (عمرو)، [ولا يدل على صنفٍ كما أن ذَهَبَ قد دل على صنفٍ، وهو الذَّهابُ]؛ وذلك قولك: ذهبَ عَبْدُ اللَّهِ الذَّهابَ الشديدَ، وقَعَدَ قَعْدَةً سَوْءٍ، وقَعَدَ قَعْدَتَيْنِ، لما عَمِلَ في الحدثِ عَمَلٌ في المَرَّةِ [منه] والمرتين، وما يكون ضرباً منه، فمن ذلك: قَعَدَ الْقُرْفُصَاءَ، واشْتَمَلَ الصَّمَاءَ، ورجَعَ الْقَهْقَرَى؛ لأنه ضَرَبٌ من فعله الذي أُخِذَ منه.

٢- [التعدي إلى الزمان (ظرف الزمان)]:

ويتعدى إلى (الزمان) نحو قولك: ذَهَبَ^(٨)؛ لأنه بُني لما مضى منه، وما لم يمض. فإذا قُلْتَ: ذَهَبَ، فهو دليلٌ على أن الحدثَ فيما مضى من الزمان. وإذا قُلْتَ^(٩): سيذهبُ، فإنه دليلٌ على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان. ففيه بيان ما مضى وما لم يمض، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث، وذلك قولك: قَعَدَ شهرين، وسيقعدُ شهرين.

وتقول: ذهبْتُ أَمْسٍ، وسأذهبُ غداً. فإن شئتَ لم تجعلها ظرفاً^(*)، فهو يجوزُ في كلِّ شيءٍ من أسماء الزمان^(١٠) كما جاز^(١١) في كلِّ شيءٍ من أسماء الحدث.

(٨) الأصل زيادة "اليوم" وهي مقحمة كما قال المحقق عبد السلام محمد هارون.

(٩) م، ب، هـ "إذا قال: ذهب وإذا قال ".

(*) أي: يجوز أن يكون اسم الزمان غير ظرف؛ قال السيرافي في (صُمْتُ اليوم) (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣٢٦/١):

"إذا جعلته مفعولاً على السعة فأنت غير ناوٍ لـ(في)، ولكنك تقدر فعل الصوم باليوم كما تفعل الضرب بزيد إذا قلت ضربتُ زيداً؛ وهذا علة المجاز؛ لأن (اليوم) لا يؤثر فيه الصوم".

(١٠) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣٢٨/١):

"فهو على ما عرفتكَ من إرادة الأكثر باللفظ العام، ويجوز أن يكون قوله: (فهو يجوز في كلِّ شيءٍ من أسماء الزمان) يعني: تعدي الفعل إليه على سبيل الظرف لا على سبيل المفعول، كما كان كلُّ شيءٍ من أسماء الحدث على طريق المصدر لا على طريق المفعول".

٣ - [التعدي إلى المكان (ظرف المكان)]:

ويتعدى^(١٢) إلى ما اشتق من لفظه (اسماً للمكان) و(إلى المكان)؛ لأنه إذا قال: ذهب أو قعد فقد عُلِمَ أنَّ للحدث مكاناً، وإن لم يذكره، كما عُلِمَ أنه (قد كان ذهاباً)^(١٣) وذلك قولك: ذهب المذهب البعيد، وجلست مجلساً، وقعدت المكان الذي رأيت^(١٤)، وذهبت وجهاً من الوجوه.

وقال^(١٥) بعضهم: ذهب الشام، يشبهه بالمبهم^(١٦)؛ إذا^(١٧) كان مكاناً أو كان يقع^(١٨) عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان^(١٩). ومثل (ذهب الشام): دخلت البيت^(٢٠)، ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤيئة:

[كامل]

٢٠ - لَدُنْ يَهْزُ الكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

==

(١١) الأصل، م "كان".

(١٢) ب "ويتعدى هذا الفعل".

(١٣) أشار إلى تعدي الفعل إلى ما اشتق منه من المصادر، أي: التعدي إلى المفعول المطلق المذكور سابقاً.

(١٤) ب، هـ "وجلست مجلساً حسناً، وقعدت مقعداً كريماً، وقعدت المكان الذي رأيت".

(١٥) م، ب، هـ "وقد قال".

(١٦) م، ب "شبهه".

(١٧) الأصل، م "إذا".

(١٨) الأصل، م زيادة "أو كان".

(١٩) ب "المكان والمذهب".

(٢٠) م "البيت" ساقطة.

٢٠ - ديوان الهذليين، ١ / ١٩٠.

قال أبو جعفر النحاس (كتاب شرح أبيات سيبويه، ٤٧):

"ومعنى البيت: أنه وصف رمحاً، فقال: هو لَدُنْ، أي: لئن إذا هزرتة. يقول: يهتز متنه كاهتزاز

الثعلب إذا مشى". العسلان: مشي في اهتزاز.

الشاهد فيه: قوله (عَسَلَ الطَّرِيقَ)، والتقدير (عَسَلَ في الطريق).

ويتعدّى إلى ما (كانَ وقتاً في الأمكنة) (*) (٢١) كما يتعدّى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة (٢٢)؛
لأنّه وقتٌ يقع في المكان (٢٣)، ولا يختصُّ به مكانٌ واحدٌ، كما أنّ ذاك وقتٌ في الأزمان لا يختصُّ
به زمنٌ بعينه. فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثله؛ لأنك قد تفعل بالأماكن ما تفعل
بالأزمنة، وإن كانت الأزمنة أقوى من ذلك (٢٤). وكذلك ينبغي (٢٥) أن يكون إذا (٢٦) صار
فيما هو أبعد، نحو: ذهبَ الشام، وهو قولك: ذهبْتُ فرسخين، وسِرْتُ ميلين، كما تقول:
ذهبْتُ شهرين، وسِرْتُ يومين (٢٧).

(*) قال السيرافي في (شرح كتاب سيوبه - مخطوط - ١ / ٣٣٤):

"يريد أن الفعل يتعدّى إلى ما كان مقدراً مسافته من الأمكنة نحو الفرسخ والميل؛ وذلك أن الفرسخ
والميل وما أشبهه يصلح وقوعه على كلّ مكان بتلك المسافة المعلومة المقدّرة. وسماه (وقتاً) لأنّ
العرب قد تستعمل التوقيت في معنى التقدير وإن لم يكن زمناً؛ ألا ترى أن النبي ﷺ وقتَ مواقيت
الحج لكلّ بلد، فجعلها أماكن."

أقول: وهذا التعدّي (إلى ما كان وقتاً في الأمكنة) هو النوع الثاني من التعدّي إلى ظرف
المكان. وقد تقدّم الكلام على النوع الأوّل وهو التعدّي (إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى
المكان) نحو: ذهبَ المذهبَ البعيد.

(٢١) ب "الأماكن".

(٢٢) م "كما يتعدّى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة" ساقطة.
الأصل زيادة "كان" بعد "كما".

(٢٣) ب "الأماكن".

(٢٤) ب "وإن كان أقوى في ذلك"؛ هـ "وإن كان الأزمنة أقوى في ذلك".
والمعنى: إنّ التعدّي إلى الزمان أقوى من التعدّي إلى المكان وسيأتي بيانه لاحقاً.

(٢٥) م، ب "كان ينبغي".

(٢٦) م، ب، هـ "إذ صار"؛ ب "ذهبَ الشام".

(٢٧) م، هـ "ذهبْتُ فرسخين، وسِرْتُ الميلين، كما تقول: ذهبْتُ شهرين، وسرتَ اليومين"؛
الأصل "... كما تقول: ذهبْتُ الشهرين ...". وما أثبتناه هو ما في ب.

[قوّة تعديّ الفعل إلى الزمان والمصادر] (*) :

وإنّما جُعِلَ في الزمانِ أقوى؛ لأنّ الفعلَ بُنِيَ لما مضى منه وما لم يمضِ، ففيه بيانُ الفعل متى وقعَ، كما أنّ فيه بيانَ أنّه وقعَ المصدرُ^(٢٨). والأماكنُ لم يُبَيَّنْ لها فعلٌ، وليست الأماكنُ بمصادرٍ أُخِذَ^(٢٩) منها الأمثلةُ. والأماكنُ^(٣٠) إلى الأناسيّ ونحوهم أقربُ؛ ألا ترى أنّهم يَخْصُونَهَا^(٣١) بأسماءٍ كزَيْدٍ وعَمْرٍو، وفي قولهم: مَكَّةَ وَعُمَانَ^(٣٢) ونحوهما.

وتكونُ منها^(٣٣) خَلَقَ لا تكون لكلِّ مكانٍ ولا فيه كالجبلِ والوادي والبحرِ، والدهرُ ليس كذلك. والأماكنُ لها جُثَّةٌ^(٣٤)، وإنّما الدهرُ مُضَيٌّ الليل والنهار؛ فهو إلى الفعلِ أقربُ.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ١ / ٣٢١، ٣٢٢):

"والنحويون يذكرون تعديّ الأفعال إلى أربعة من الستة واشتراكها فيها، وهي: المصادر، وظروف الزمان، وظروف المكان، والحال. ولم يذكروا المفعول معه، والمفعول له مع هذه الأربعة، وذلك أنّ كلّ فعل لابدّ له من مصدر، وظرف زمان، وظرف مكان، وحال، وقد يخلو من المفعول له والمفعول معه... فذكر النحويون الأربعة التي يحتاج الفعل إليها، ولا يستغني عن واحدٍ منها مذكوراً أو محذوفاً". أقول: أمّا سيبويه فقد نصّ على أربعة أنواع من التعديّ على ما جاءت في هذا الباب هي: المفعول به، والمصادر، والزمان، والمكان. ولم يكن المفعول معه إلّا مفعولاً به؛ قال سيبويه (انظر: ٣٨٩): "هذا باب ما يضمّر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛ لأنّه مفعول معه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك: امرءاً ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك" فهو مفعول به بفعل محذوف. وأمّا المفعول له، والحال فهما مصادر لم تؤخذ من الفعل المذكور مثل اسم الحدثان (المفعول المطلق) الذي أخذ منه، وقد أوضح في أبوابهما أنّهما مما ينتصب بعد تمام الكلام على طريقة عشرين درهماً. (انظر: ٧٥).

انظر: د. محمد كاظم البكّاء: منهج كتاب سيبويه، ٢٨٧ - ٢٨٩.

(٢٨) ب "ففيه بيان الفعل متى وقع كما أنّ فيه بيان أنّه قد وقع المصدر وهو الحدث"؛ ه "ففيه بيان متى وقع كما أنّ فيه بيان أنّه قد وقع المصدر وهو الحدث".

(٢٩) م "أخذت".

(٣٠) ب "فالأماكن".

(٣١) ب "يختصونها".

(٣٢) الأصل "عمان" - غير واضحة الضبط -؛ م، ه "عمان" - بدون ضبط - وما أثبتناه هو ما في (ب).

(٣٣) م، ب "ويكون فيها"؛ ه "ويكون منها".

(٣٤) م "جثث".

[الباب الثالث -

الفعل المتعدي إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل]

[تعدي الفعل مباشرة]:

هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعلُهُ إلى مفعولين، فإن شئتَ اقتصرتَ على المفعول الأول (*)، وإن شئتَ تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيداً درهماً، وكسوتُ بشراً الثيابَ الجيادَ.

[تعدي الفعل بحروف الإضافة ثم حذفه]:

ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ الله، ومثلُ ذلك قوله عزَّ وجلَّ^(١): ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا^(٢)﴾^(٣)، وسمَّيتهُ زيداً، وكنَّيتُ زيداً أبا عبدِ الله، ودعوتهُ زيداً، إذا أردتَ (دَعَوْتُهُ) التي تجري مجرى (سمَّيتهُ)، وإن عَنَيْتَ الدعاءَ إلى أمرٍ لم تجاوزَ^(٤) مفعولاً واحداً، ومنه قول الشاعر^(٥):

[بسيط]

٢١ - أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلُ

[بسيط]

وقال عمرو بن معدي كرب^(٦):

(*) الاقتصار: الحذف مع صحة السكوت على ما اقتصرتَ عليه.

(١) م "تبارك وتعالى"

(٢) ب ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾.

(٣) سورة الأعراف ١٥٥.

(٤) م، ب، هـ "لم يجاوز".

(٥) م زيادة "نسب إلى عمران بن حطان".

٢١ - لم يعرف قائله. (انظر: أسطورة الأبيات الخمسين، ٢٤١).

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١٧/١):

"الذنب: اسم جنس بمعنى الجمع؛ فلذلك قال: لست محصيه، والوجه: القصد، وهو بمعنى التوجه".

الشاهد فيه: قوله (ذنباً)، والتقدير (من ذنب).

(٦) ب، هـ "وقال عمرو بن معدي كرب الزبيدي".

٢٢- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

وإنما فُصِّلَ هذا أنها أفعالٌ توصلُ بحروفِ الإضافة، فتقول: اخترتُ [فلاناً] ^(٧) من الرجال، وسميته بفلانٍ، كما تقول: عرّفته بهذه العلامة وأوضحته ^(٨) بها وأستغفرُ الله من ذلك. فلما حُذِفَ حرفُ الجرِّ عَمِلَ الفعلُ. ومثل ذلك ^(٩) قول المتلمس: [بسيط]

٢٣- أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

يريد: على حَبِّ العراق، وكما قال: نُبِّتُ زيدا، يريد: عن زيد ^(١٠). [وليست (عن) و(على) ههنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ^(١١)، وليس بزيد؛ لأنَّ (على) و(عن) لا يُفْعَلُ بهما ذلك، ولا بـ (مِنْ) في الواجب ^(١٢).

٢٢- قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق ١٧/١):

"(النسب): المال الثابت كالضياع ونحوها، وهو من (نسب الشيء) إذا ثبت في موضع ولزمه، وكأنَّه أراد بالمال ههنا (الإبل) خاصة؛ فلذلك عطف عليه (النسب)، وقد قيل: النسب جميع المال فيكون على هذا التقدير عطفه على الأول مبالغة وتوكيداً، وسوغ ذلك اختلاف اللفظين".

الشاهد فيه: قوله (الخير)، والتقدير (أمرتك بالخير)، وأصله (أمرتك بأن تفعل الخير) فحسن الحذف لوقوع الاسم موقع (أن) وما عملت فيه، فإن قلت: أَمَرْتُكَ بزيد، لم يجز أن تقول: أَمَرْتُكَ زيدا.

(٧) الأصل، م "اخترت من الرجال".

(٨) الأصل "وأوضحتها" وهو سهو.

(٩) ب، هـ "فلما حذفوا حرفَ الجرِّ...، ومن ذلك". أراد: مثل ذلك في تعدي الفعل بحذف حرف الإضافة. وهو ههنا متعدّ إلى مفعول به واحد، فهو ليس من أمثلة الباب.

٢٣- ديوان المتلمس، ٥.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق ١٧/١): "الرواية الصحيحة في (أَلَيْتَ) بالفتح، لأنه يخاطب عمرو بن هند الملك.. وكان قد أقسم ألا يطعم المتلمس حَبَّ العراق لما خافه على نفسه، ومرَّ إلى الشام ومدح ملوكها فقال له المتلمس مستهزئاً: أَلَيْتَ على حَبِّ العراق لا أطعمه، وقد أمكنني منه بالشام ما يغني عما عندك، وأشار إلى كثرة ما هناك منه بما ذكر من أكل السوس له، وأراد بالقرية: الشام، وبالحب: البر".

الشاهد فيه: قوله (حَبَّ العراق)، والتقدير (على حَبِّ العراق).

(١٠) ب، هـ "وكما تقول نبئت زيدا يقول ذاك أي عن زيد"؛ م "وكما قال: نبئت عن زيد".

(١١) سورة النساء ٧٩، ١٦٦؛ سورة الفتح ٢٨؛ سورة الإسراء ٩٦. في الأصل و(م) "وليست الباء ههنا بمنزلة كفى بالله". وما أثبتناه قد ورد في (ب) و(هـ).

(١٢) ب، هـ "لأنَّ عن وعلى لا يُفْعَلُ بهما ذاك...".

وَلَيْسَتْ^(١٣) (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا) و (أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ) أَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ جَمِيعًا، وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِهَا^(١٤) بَعْضُهُمْ. وَأَمَّا^(١٥) (سَمَّيْتُ) و (كَنَيْتُ) فَإِنَّمَا دَخَلَتْهَا الْبَاءُ عَلَى حَدٍّ مَا دَخَلَتْ فِي (عَرَفْتُ) تقول: عَرَفْتُهُ زَيْدًا، ثُمَّ تقول: عَرَفْتُهُ بَزِيدٍ، فَهُوَ سِوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَإِنَّمَا تَدْخُلُ فِي (سَمَّيْتُ) و [كَنَيْتُ] عَلَى حَدٍّ مَا تَدْخُلُ^(١٦) فِي (عَرَفْتُهُ بَزِيدٍ). فَهَذِهِ الْحُرُوفُ كَانَ أَصْلُهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ أَنْ تُوصَلَ^(١٧) بِحُرُوفِ الْإِضَافَةِ. وَلَيْسَ كُلُّ الْفِعْلِ يُفْعَلُ بِهِ هَذَا كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ^(١٨) يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ^(١٩)، وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

٢٤ - مِنَّا الَّذِي أُخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً
وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازُعُ

وقال الفرزدق أيضاً:

٢٥ - نُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ
كِرَامًا مَوَالِيهَا لَثِيمًا صَمِيمُهَا

قال المحقق عبد السلام محمد هارون: "يعني أن (عن) و (على) لا تستعملان زائدتين، وكذلك (من) الواقعة في الإثبات. وأما (من) الواقعة في النفي فإنها تكون زائدة عرضة للحذف".

(١٣) م "وليس".

(١٤) الأصل، م، هـ "به". وما أثبتناه هو ما في (ب).

(١٥) هـ "فأما".

(١٦) م، ب، هـ "دخلت".

(١٧) ب "أن توصل" ساقطة.

(١٨) م "فعل" ساقطة.

(١٩) قال المحقق عبد السلام محمد هارون: "أي: ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين".

٢٤ - ديوان الفرزدق، ٥١٦.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١٨/١):

"وصف قومه بالجوود والكرم عند اشتداد الزمان وهبوب الرياح الشديدة وهي الزعازع، واحداً زعزاع وزعزع وزعزوع، وإنما أراد زمن الشتاء ووقت الجذب".
الشاهد فيه: قوله (الرجال)، والتقدير (من الرجال).

٢٥ - قال المحقق عبد السلام محمد هارون: "لم أجده في ديوان الفرزدق".

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١٨/١):

"أراد بعبد الله: القبيلة، وهي عبد الله بن دارم، والفرزدق بن مجاشع بن دارم، والضمير عائد على عبد الله بن دارم؛ لأنه أراد القبيلة كما فسرنا، والصميم: الخالص من كل شيء، وأراد به ههنا: من خلص نسبه منهم".

[الباب الرابع - الفعل المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر] (*)

[أمثلة الباب:]

هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حَسِبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا بَكَرًا، وَظَنَّ عُمَرُو خَالِدًا أَبَاكَ، وَخَالَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ. ومثل ذلك: رَأَى عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا صَاحِبَنَا، وَوَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ذَا الْحِفَافِ.

وإنما مَنَعَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ ههنا أَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُبَيِّنَ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ مِنْ حَالِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ يَقِينًا كَانَ أَوْ شَكًّا، وَذَكَرْتَ الْأَوَّلَ لِتُعْلِمَ الَّذِي تَضِيفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ عِنْدَكَ [من هو] ^(١). فَإِنَّمَا ذَكَرْتَ (ظَنَنْتُ وَنَحْوَهُ) لِتَجْعَلَ خَبَرَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ يَقِينًا أَوْ شَكًّا، وَلَمْ تَرُدْ أَنْ تَجْعَلَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِيهِ الشَّكَّ أَوْ تَعْتَمِدَ عَلَيْهِ ^(٢) فِي الْيَقِينِ ^(٣). ومثل ذلك: عَلِمْتُ زَيْدًا الظَّرِيفَ، وَزَعَمَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ.

[رأى ووجد:]

وإن ^(٤) قُلْتُ: (رَأَيْتُ) فَأَرَدْتُ رُؤْيَا الْعَيْنِ، وَ (وَجَدْتُ) فَأَرَدْتُ وَجْدَانِ الضَّالَةِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ (ضَرَبْتُ)، وَلَكِنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ بـ (وَجَدْتُ): (عَلِمْتُ)، وَ بـ (رَأَيْتُ): ذَلِكَ أَيْضًا ^(٥)؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْأَعْمَى أَنْ يَقُولَ: رَأَيْتُ زَيْدًا الصَّالِحَ.

==
الشاهد فيه: قوله (نبئت عبد الله)، والتقدير (نبئت عن عبد الله). أراد بـ (نبئت) خُبْرْتُ، وَ (خُبْرْتُ) يَتَعَدَّى بـ (عن).

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ١ / ٣٤٤):

"اعلم أن الأفعال التي يشتمل عليها هذا الباب إنما هي أفعال من (أفعال القلوب) تدخل على مبتدأ وخبر لتبين اليقين أو الشك وهي سبعة أفعال: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخَلْتُ، وَرَأَيْتُ - إذا أردت بها رُؤْيَا الْقَلْبِ - وَوَجَدْتُ - إذا أردت به وجود القلب -، وَزَعَمْتُ، وَعَلِمْتُ".

(١) الأصل، م "من هو" ساقطة.

(٢) ب، هـ "المفعول" ساقطة؛ هـ "أو تقيم عليه".

(٣) م، ب "بالتيقن". وَضَحَ سيبويه في هذه الفقرة سبب منع الاختصار.

(٤) ب "فإن".

(٥) م "بذلك أيضاً".

[علم]:

وقد يكون (عَلِمْتُ) بمعنى ^(٦) (عَرَفْتُ) لا تريدُ إلاَّ عِلْمَ الأوَّل، فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ ^(٧) وقال عزَّ وجلَّ ^(٨): ﴿ وَءَاخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ ^(٩)؛ فهي ههنا بمنزلة (عَرَفْتُ)، كما كانت (رَأَيْتُ) على وجهين.

[ظنَّ وخال وحسب]:

وأما (ظَنَنْتُ ذَاكَ) ^(١٠) فإنَّها جاز السكوت عليه؛ لأنَّك قد تقول: ظننْتُ، فتقتصر ^(١١) كما تقول: ذهبْتُ، ثمَّ تعملُهُ في الظنِّ كما تعملُ (ذَهَبْتُ) في الذهابِ، فـ (ذَاكَ) ههنا (الظنُّ) ^(١٢)، كأنَّك قلتَ: ظننْتُ ذَاكَ الظنَّ ^(١٣)، وكذلك: (خِلْتُ) و(حَسِبْتُ). ويدلُّك على أَنَّهُ (الظنُّ) أَنَّكَ لو قُلْتَ: خِلْتُ زَيْدًا، وأرى ^(*) زَيْدًا، لم يجوز.

[ظنَّ به]:

وتقول: ظننْتُ بِهِ، جعلته موضعَ ظنِّكَ كما تقول ^(١٤): نزلْتُ بِهِ، ونزلْتُ عليه. ولو كانت الباءُ زائدةً بمنزلتها في قوله عزَّ وجلَّ ^(١٥): ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾ ^(١٦) لم يجوز السكتُ عليها، فكأنَّكَ قُلْتَ: ظننْتُ في الدارِ، ومثله: شككتُ فيه.

(٦) ب، هـ "بمنزلة".

(٧) سورة البقرة ٦٥.

(٨) م "وقال تبارك وتعالى" ؛ ب، هـ "وقال سبحانه".

(٩) سورة الأنفال ٦٠.

(١٠) الأصل، م "ظننْتُ ذاك".

قال المحقق عبد السلام محمد هارون: "يعني ذاك الظن، قصد بالإشارة المصدر".

(١١) ب "لأنَّك تقول" ؛ ب، هـ زيادة "كما تقول: ذهبْتُ".

(١٢) م "فكذلك ههنا الظنُّ" ؛ ب، هـ "فذاك ههنا هو الظنُّ".

(١٣) الأصل "أظن ذاك الظن".

(*) كذا في جميع النسخ والسياق يقتضي: (وحسبت زيدا) فهو الذي لم يجوز السكت عليه، وإنَّما يجوز إذا قُلْتَ: حَسِبْتُ ذَاكَ، أي: (الحسبان).

(١٤) ب، هـ "قُلْتَ".

(١٥) م "عزَّ وجلَّ" ساقطة.

(١٦) م، ب، هـ "كفى بالله". انظر: ٦٣.

[الباب الخامس: تعدّي الفعل إلى ثلاثة مفعولين (*)]

هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلُهُ إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوزُ لك أن تقتصرَ على مفعولٍ منهم واحدٍ دون الثلاثة^(١)؛ لأنّ المفعولَ ههنا كالفاعلِ في البابِ الأوّل الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أَرى الله زيدا بِشراً أباك، ونبأتُ زيداَ عمراً أبا فلانٍ، وأَعْلَمَ الله زيداَ عمراً خيراً منك.

[استدراك على أبواب الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين أو ثلاثة:]

واعلمُ أنّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرتُ لك من المفعولين، فلم يكن بعد ذلك مُتعدّياً، تعدّت إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدّى الفاعلَ، وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيداَ المالَ إعطاءً جميلاً، وسرقْتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ، لا تجعله ظرفاً، ولكن كما تقول: يا سارقَ الليلةَ زيداَ الثوبَ، لم تجعلها ظرفاً^(٢)، وتقولُ: أَعْلَمْتُ هذا زيداَ قائماً العِلْمَ اليقينَ إعلاماً، وأَدْخَلَ الله زيداَ المدخلَ الكريمَ إدخالاً؛ لأنّها لما انتهت صارت بمنزلة مالا يتعدّى.

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ١/ ٣٥٠):

"اعلمُ أنّ هذا الباب منقول من الباب الذي قبله ؛ وذلك أنّ الباب الذي قبله كان متعدّياً إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، فنقلت الفعل عن الفاعل إلى من أدخله في فعله، فصار الفاعل مفعولاً واجتمع ثلاثة مفعولين".

يرى السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ١/ ٣٥١): أنّه يجوز أن تقول: أَعْلَمْتُ زيداَ، ونبأتُ زيداَ، فتقتصر على مفعول واحد.

(٢) انظر: ٢٤٩.

[الباب السادس - الفعل المبني للمجهول الذي معه مفعول به (*)]

هذا بابُ المفعولِ الذي تعدّاه فعلُهُ إلى مفعولٍ، وذلك قولك: كُسيَ عبدُ الله الثوبَ، وأُعطِيَ عبدُ الله المالَ، رفعتَ (عبدُ الله) ههنا كما رفعتُهُ في (ضربَ) حينَ قلتَ: ضَرَبَ [عبدُ الله]، وشَغَلْتَ به (كُسيَ) و(أُعطِيَ) كما شَغَلْتَ به (ضربَ) ^(١)، وانتصبَ (الثوبَ)، و(المالَ)؛ لأنَّهما مفعولانِ تعدّى إليهما فعلٌ مفعولٌ هو بمنزلةِ الفاعلِ.

[التقديم والتأخير :]

وإن شئتَ قدّمتَ وأخّرتَ فقلتَ: كُسيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعطِيَ المالَ عبدُ الله، كما قلتَ: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله، فأمرُهُ في هذا كأمرِ الفاعلِ ^(٢).

[تعدّي الفعل الذي ليس معه مفعول به إلى غيره :]

واعلم أنَّ فعلَ ^(٣) المفعولِ الذي لا يتعدّاه فعلُهُ إلى مفعولٍ، يتعدّى إلى كلّ شيءٍ يتعدّى ^(٤) إليه فعلُ الفاعلِ الذي لا يتعدّاه فعلُهُ إلى مفعولٍ ^(٥)، وذلك قولك: ضَرَبَ زيدٌ الضَّربَ الشديدَ، وضَرَبَ عبدُ الله اليومينِ اللّذينِ تعلّمَ، لا تجعله ظرفاً، ولكن كما تقول: يا مضروبَ اللّيلةِ الضَّربَ الشديدَ، وأُقعدَ عبدُ الله المقعدَ الكريمَ. فجميعُ ما يعدّى إليه ^(٦) فعلُ الفاعلِ الذي لم يتعدّه فعلُهُ ^(٧) إلى مفعولٍ يتعدّى إليه ^(٨) فعلُ المفعولِ الذي لا يتعدّاه فعلُهُ.

(*) يقابل هذا البابُ البابَ الأوّلَ من أبواب الفعل الذي أسميناه (الفعل اللازم والفعل المبني للمجهول الذي ليس معه مفعول به).

(١) الأصل " وشغلت به كُسيَ وأُعطِيَ كما شغلت به ضَرَبَ " ساقطة.

(٢) ب " فالأمر في هذا كالأمر في الفاعل ".

(٣) ب، هـ " فعل " ساقطة.

(٤) ب، هـ " تعدّى ".

(٥) م العبارة " يتعدّى إلى كلّ شيءٍ إلى مفعولٍ " ساقطة لانتقال النظر.

(٦) م، ب، هـ " فجميع ما تعدّى إليه " ..

(٧) م، ب، هـ " الذي لا يتعدّاه فعله ".

[الاقتصار]:

واعلم أنَّ المفعولَ الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ في التعدي والاقتصار بمنزلة إذا تعدَّى إليه فعلُ الفاعل؛ لأنَّه^(٩) متعدياً إليه فعلُ الفاعلِ وغير متعدِّ إليه فعلُه سواء؛ ألا ترى^(١٠) أنَّك تقول: ضربتُ زيداً، فلا تجاوزُ هذا المفعولَ، وتقول: ضَرَبَ زيدٌ، فلا يتعدَّاه فعلُه؛ لأنَّ المعنى واحدٌ. وتقول: كسوتُ زيداً ثوباً، فتجاوز^(١١) إلى مفعولٍ آخر، وتقول: كُسيَ زيدٌ ثوباً، فلا تجاوزُ^(١٢) الثوبَ؛ لأنَّ الأوَّلَ بمنزلة المنصوب؛ لأنَّ المعنى واحدٌ وإن كان لفظُه لفظَ الفاعلِ.

==

(٨) م "إليه" ساقطة.

(٩) هـ "لأنَّ معناه".

(١٠) الأصل "ألا ترى" ساقطة. وما أثبتناه هو ما في النسخ الباقية.

(١١) ب "فلا تجاوز هذا المفعول... فيجاوز".

(١٢) ب "فلا يجاوز".

[الباب السابع - الفعل المبني للمجهول الذي معه مفعولان]

هذا بابُ المفعولِ الذي يتعدّاه فعلُهُ إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصرَ على أحدهما^(١) دون الآخر، وذلك قولك: نُبِّئْتُ زيدا أبا فلان.

[أصل الباب]:

لما كان الفاعلُ يتعدّى إلى ثلاثةٍ تعدّى المفعولُ إلى اثنين^(*)، وتقول: أَرَى عبدَ الله أبا فلان؛ لأنّك لو أدخلتَ في هذا الفعلِ الفاعلَ، وبنيتَ له لتعدّاه فعلُهُ إلى ثلاثةٍ مفعولين.

[استدراك على تعدّي الفعل المبني للمجهول الذي معه مفعول أو مفعولان إلى

غيره]:

واعلم أن الأفعالَ إذا انتهت ههنا فلم تجاوز، تعدّت^(٢) إلى جميع ما تعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدّى المفعولَ، وذلك قولك: أُعْطِيَ عبدُ الله الثوبَ إعطاءً جميلاً، وَنُبِّئْتُ زيدا أبا فلانٍ تنبيئاً^(٣)، وَسُرِقَ عبدُ الله الثوبَ اللَّيلةَ^(٤)، لا تجعله ظرفاً، ولكن على قولك: يا مسروق اللَّيلةَ الثوبَ^(٥)، صَيَّرَ [فِعْلٌ] المفعولَ والفاعلَ حيث انتهى فعلُهما بمنزلة الفعل الذي لا يتعدّى فاعله ولا مفعوله، ولم يكونا بأضعف من الفعل الذي لا يتعدّى^(٦).

(١) ب "على واحد منهما".

(*) ههنا توضيح أن هذا الباب منقول من باب الفعل المبني للمعلوم الذي يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، انظر: ٦٨.

(٢) م "تعدّى".

(٣) م "يقيناً"؛ ب، هـ "تنبيئاً حسناً".

(٤) الأصل "الليل".

(٥) الأصل "الليل" - بالفتح - و صوابه الجرّ لكونه ههنا غير ظرف.

(٦) الأصل "ولم يكونا ليكونا بأضعف من الفعل الذي يتعدّى"؛ ب "ولم يكونا ليكونا أضعف من لفعل الذي لا يتعدّى"؛ هـ "ولم يكونا ليكونا بأضعف... لا يتعدّى". وما أثبتناه هو ما في م.

قال المحقق عبد السلام هارون: "لم يكونا بأضعف منه في تعديده إلى المصدر والظرف والحال ونحوهما". أقول: هذا نصب يدعى بالنصب بعد تمام الكلام، انظر: الهامش ١٤ من الباب الذي يليه.

[الباب الثامن: استدراك على الأبواب السابقة لتوضيح الفرق بين

(المفعول به) و(الحال) (*)

هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل - وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب زيدا، وفي قولك: كسوت زيدا الثوب؛ لأن (الثوب) ليس بحال وقع فيها الفعل^(١)، ولكنه مفعول كالأول^(٢)؛ ألا ترى أنه يكون معرفة، ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً إذا قلت: كسوت الثوب، وكمعناه^(٣) إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت: كسي الثوب^(٤) - وذلك قولك: ضربت عبد الله قائماً، وذهب زيد ركباً.

[علة كونه حالاً وليس بمفعول:]

فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعل الفاعل نحو: عبد الله، وزيد، ما جاء في (ذهب^(٥))، ولجاز أن يقول^(٦): ضربت زيدا أباك، وضربت زيدا القائم، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفة [ولا البدل]؛ فالاسم الأول - المفعول في ضربت - قد حال بينه وبين الفعل أن يكون منه^(٧) بمنزلة^(٨)، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في (ذهب) أن يكون فاعلاً^(٩)؛ وكما

(*) قال السيرافي (شرح كتاب سيويه - مخطوط - ١ / ٣٦٠، ٣٦١):

"ضمّن سيويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال، و فرق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول به ثانٍ ...".

(١) ب، هـ "في قولك: كسوت الثوب، وفي قولك ..."; الأصل "الفعل" ساقطة.

(٢) أي: أن الثوب مفعول كـ (زيد).

(٣) م "لمعناه" خطأ في النسخ.

(٤) "قال السيرافي (شرح كتاب سيويه - مخطوط - ١ / ٣٦٢):

"يعني أن (الثوب) قد يقوم مقام الفاعل فيقال: كسي الثوب، ولا تُقام الحال مقام الفاعل".

(٥) م "ما جاز في ذهب"؛ ب، هـ "ما جاز في ذهب". يريد: أنه يصح أن يجيء مع الفعل اللازم.

(٦) ب، هـ "تقول".

(٧) م، ب، هـ "فيه".

(٨) يعني أن (زيداً) في المثالين - وهو المفعول الأول للفعل ضربت - قد منع (الأب) و (القائم) أن يكون بمنزلة المفعول؛ لأن الفعل استوفى مفعوله.

(٩) أي: كما حال الفاعل (زيد) في قولك: ذهب زيد ركباً، أن يكون (راكباً) فاعلاً؛ لأن الفعل قد استوفى فاعله.

حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك: لي مثله رجلاً، ولي ملؤه عسلاً، وكذلك وَيَحُهُ فارساً^(١٠)، وكما منعت النون في (عشرين) أن يكون ما بعدها جرّاً، إذا قُلْتُ: (له عشرون درهماً).

[العامل في الحال]:

فَعَمَلُ الفعلِ ههنا فيما يكونُ حالاً كعملِ [لي] (مثله)^(١١) فيما بعده؛ ألا ترى أنّه لا يكونُ إلاّ نكرةً كما أنّ هذا لا يكونُ إلاّ نكرةً. ولو كان هذا الحال^(١٢) بمنزلة (الثوب) و(زيد) في: كسوتُ، لما جاء في^(١٣): ذهبْتُ راكباً؛ لأنّه لا يتعدّى إلى مفعولٍ كزيدٍ وعمرو، وإنّما جاز هذا؛ لأنّه حالٌ وليس معناه كمعنى الثوب وزيد.

فَعَمَلُ كعملِ غيرِ الفعلِ - ولم يكنْ أضعفَ منه -^(١٤)؛ [إذ]^(١٥) كان يتعدّى إلى ما ذكرتُ من الأزمنة والمصادر ونحوه.

(١٠) الأسماء المجرورة هي الضمائر في (مثله) و (ملؤه) و(ويحه) فهي التي حالت أن يكون ما بعدها مجروراً بـ (مثل) أو (ملء) و(ويح).

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ١ / ٣٦٤):

"لأنّه قد استوفى الجرّ، وليس ينجرّ به اثنان، فانتصب؛ لأنّه تمييز كما انتصب الحال بعد استيفاء الفعل لفاعله ومفعوله؛ لأنّه حال ولم يصرف فاعلاً ولا مفعولاً".

(١١) م "الفعل" ساقطة؛ ب "فَعَمَلُ الفعلُ ههنا... كعمل مثله لي"؛ ه "لي" ساقطة.

(١٢) ه "الحال" ساقطة. أراد بـ (كما أنّ هذا...) هذا الحال.

(١٣) ب "في" ساقطة؛ ه "جاز" في موضع "جاء في".

(١٤) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ١ / ٣٦٥):

"يريد إنّما جاز تعدّي الفعل إلى الحال وإن كان الفعل لا يتعدّى إلى مفعول كما يعمل غير الفعل وهو عشرون درهماً ونحوه، ولي مثله رجلاً. ولم يكن الفعل في تعديه إلى الحال بأضعف من عمل العشرين في التمييز؛ لأنّ الفعل يتعدّى إلى الظروف والمصادر، وليس كذلك عشرون".

أقول: كرّر سيبويه مقابلة عمل الفعل في الحال بعمل غير الفعل في نحو: عشرين درهماً، ولي مثله رجلاً؛ ليبين أن عمل الفعل فيه إنّما كان بعد تمام الكلام واستيفاء الفعل لفاعله ومفعوله. ولو كان قد أراد تعدّي الفعل إلى الحال كتعديه إلى المفعول به ونحوه لما ذكر هذا الباب. وهذا يعني أن ليس الحال مما يتعدّى إليه الفعل كما يتعدّى إلى المفعول به، وقد ذكرناه - انظر: ٥٥، ٦٠ - وقد كرّر سيبويه هذا الكلام على الحال (انظر: ٤٨٧، ٤٨٩).

(١٥) في الأصل (إذا) وفي النسخ الآخر (إذ) وهو الصواب.

[الباب التاسع - كان وأخواتها]

هذا بابُ الفعلِ الذي يتعدَّى اسمَ الفاعلِ إلى اسمِ المفعولِ، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيءٍ واحدٍ (*)؛ فمن ثمَّ ذُكِرَ على حدِّته، ولم يُذَكَّرْ مع الأوَّلِ^(١).

ولا يجوزُ فيه الاقتصارُ^(٢) على الفاعلِ، كما لم يجزُ في (ظننتُ) الاقتصارُ على المفعولِ الأوَّلِ؛ لأنَّ حالَكَ في الاحتياجِ إلى الآخرِ ههنا كحالِكَ في الاحتياجِ إليه ثمةً. وسنُبيِّنُ لك إن شاء الله^(٣).

[أمثلة الباب:]

وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوَهِنَّ من الفعلِ ممَّا لا يستغنى عن الخبر^(٤).

(*) قال الصفَّار (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٩٠، ٩١):

"للقائل أن يقول: كيف جعل سيبويه المبتدأ فاعلاً، والخبر مفعولاً؟

قلت: عن هذا جوابان:

أحدهما، إنَّ هذا المنصوب قام لهذه الأفعال مقام الحدث على ما بيَّن. والحدث لو كان ثمَّ فقلت: كان زيدٌ كوناً، لكان مفعولاً و(زيدٌ) فاعلاً؛ فلذلك جعلها سيبويه فاعلاً ومفعولاً.

والجواب الآخر، إنَّ هذه الأفعال داخلة على الجمل... فلما كان المرفوع يشبه الفاعل، والمنصوب يشبه المفعول جُعِلَ الأوَّلُ فاعلاً، والمفعول الثاني.

(١) يريد: الأفعال التامة.

(٢) م "الاقتصار" ساقطة.

(٣) م "إن شاء الله تعالى".

(٤) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٣٦٦/١، ٣٦٧):

"اعلم أن هذه الأفعال التي ضمنها هذا الباب أفعال تدخل على مبتدأ وخبر فتفيد فيها زماناً محصلاً، أو نفياً، أو انتقالاً، أو دواماً".

وقال الرضي (شرح الرضي، ٢/٢٧٠):

"لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس". ثم قال "والظاهر أنَّها غير محصورة".

[مقابلة هذه الأفعال بالأفعال التامة من حيث التقديم والتأخير:]

تقول: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ، فَإِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُخْبَرَ عَنِ الْأُخُوَّةِ، وَأَدْخَلْتَ (كَانَ) لِتَجْعَلَ ذَلِكَ فِيهَا مَضًى. وَذَكَرْتَ الْأَوَّلَ^(٥) كَمَا ذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِي (ظَنَنْتُ). وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي (ضَرَبَ)؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مِثْلَهُ، وَحَالَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِيهِ كَحَالِهِ فِي (ضَرَبَ) إِلَّا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ.

[مقابلة كان بالأفعال التامة من حيث الاتصال بضمير المفعول:]

وتقول: كَنَانَهُمْ كَمَا تَقُولُ: ضَرَبْنَاَهُمْ، وَتَقُولُ: إِذَا لَمْ نَكُنْهُمْ فَمَنْ ذَا يَكُونُهُمْ؟، كَمَا تَقُولُ: إِذَا لَمْ نَضْرِبْهُمْ فَمَنْ ذَا يَضْرِبُهُمْ؟، قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّؤَلِيُّ: [طَوِيل]
٢٦- فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

[مقابلة كان بالأفعال التامة من حيث التصرف:]

فهو كائنٌ ومكونٌ كما تقول^(*): ضَارِبٌ وَمَضْرُوبٌ.

[كان التامة وأخواتها (الاقتصار على الفاعل) (*)]

وَقَدْ يَكُونُ لـ (كَانَ) مَوْضِعٌ آخَرٌ يُقْتَصَرُ عَلَى الْفَاعِلِ^(٦) فِيهِ، فَتَقُولُ^(٧): قَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ،

(٥) أي: عبد الله.

٢٦- ذكر المحقق عبد السلام محمد هارون قبله:

دَعِ الْخَمْرَ تَشْرِبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِئاً بِمَكَانِهَا

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٢١ / ١):

"وصف نبذ الزبيب وأطلقه على مذهب العراقيين في الأنبيذة، وحض على شربه وترك الخمر بعينها للإجماع على تحريمها، وجعل الزبيب أخاً للخمر لأن أصلهما الكرم. واستعار اللبان لما ذكره من الأخوة، واللبان للآدميين واللبن لغيرهم، وقد يكون اللبان جمع لبن في غير هذا الموضع".
الشاهد فيه: قوله (لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَ)، وفيه تصرف (كان) تصرف الأفعال التامة، اتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول التام، نحو: ضَرَبْتُهُ.

(*) ب "كان".

(*) استطراد في تصرف كان وأخواتها تصرف الفعل التام.

(٦) الأصل، م "يقتصر عليه".

أي: قد خُلِقَ عبدُ الله، وقد كان الأمرُ، أي: وَقَعَ الأمرُ، وقد دامَ فلانٌ، أي: ثَبَتَ كما تقولُ: رأيتُ زيداً، تريدُ: رؤيةَ العينِ، وكما تقولُ: أنا وَجَدْتُه تريدُ: وَجَدَانِ الضَّالَّةِ، وكما تكونُ (أمسى) و(أصبح) ^(٨) مرّةً بمنزلةِ (كان) ^(٩)، ومرّةً بمنزلةِ قولك: استيقظوا وناموا.

[ليس والاقتصار على الفاعل]

وأما ^(١٠) (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك ^(١١)؛ لأنها وُضِعَتْ موضعاً واحداً؛ ومن ثمَّ لم تُصَرَّفْ تصرُّفَ الفعلِ [الآخر].

[اتصال الكلام على كان التامة (الاقتصار على الفاعل)]

فمما جاء على (وَقَعَ) قوله، وهو [مقاسُ العائذي] ^(١٢): [طويل]
 ٢٧- فِدَى لَبْنِي ذُهْلَ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي
 إذا كان يومٌ ذو كواكبٍ أَشْهَبُ

[طويل]
 وقال عمرو بن شأس ^(١٣):
 ٢٨- بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا
 إذا كان يوماً ذا كواكبٍ

==

(٧) ب، هـ "تقول".

(٨) م، ب، هـ "يكون أصبح وأمسى".

(٩) أي: كان الناقصة.

(١٠) م، هـ "فأما".

(١١) أي: لا يكون في (ليس) ما لكان وأخواتها من الاقتصار على الفاعل.

(١٢) الأصل "معاش العائذي" بخلاف النسخ الباقية. ب "وقع قول الشاعر، وهو مقاس العائذي".

٢٧- قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١/ ٢١- ٢٢):

"اسمه (مسهر بن النعمان) وسمي (مقاساً) ببيت قاله، وهو:

مَقَسْتُ بِهِمْ لَيْلَ التَّامِ مُسَهَّراً إِلَى أَنْ بَدَأَ ضَوْءٌ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعٌ".

وقال: "وأراد باليوم: يوماً من أيام الحرب، وصفه بالشدة فجعله كالليل تبدو فيه الكواكب، ونسبه إلى

الشبهة إما لكثرة السلاح الصقيلة فيه وإما لما ذكره من النجوم".

الشاهد فيه: قوله (كان يومٌ) أراد (وَقَعَ يومٌ).

(١٣) ب "أي إذا وقع وقال عمرو بن شأس"؛ هـ "أي إذا وقع، وقال الآخر عمرو بن شأس".

٢٨- في تحقيق عبد السلام محمد هارون بعده:

==

أَشْنَعَا أَضْمَرَ لَعْلَمِ الْمُخَاطَبِ بِمَا يَعْنِي وَهُوَ (الْيَوْمُ). وَسَمِعْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: أَشْنَعَا وَيَرْفَعُ مَا قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا وَقَعَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا.

[النكرة والمعرفة في باب الأفعال الناقصة]:

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي هَذَا الْبَابِ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ؛ فَالَّذِي تَشْغَلُ بِهِ (كَانَ) الْمَعْرِفَةُ؛ لِأَنَّهُ حَدُّ الْكَلَامِ، لِأَنَّهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ^(١٤)، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا؛ لِأَنَّهَا شَيْئَانِ مُخْتَلِفَانِ. وَهُمَا فِي (كَانَ) بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ^(١٥) إِذَا قُلْتَ: عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلِقٌ، تَبْتَدِئُ بِالْأَعْرِفِ ثُمَّ تَذَكِّرُ الْخَبَرَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: كَانَ زَيْدٌ حَلِيمًا، وَكَانَ حَلِيمًا زَيْدٌ. لَا عَلَيْكَ أَقَدِّمْتَ أَمْ أَخَّرْتَ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ فِي قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ^(١٦). فَإِذَا قُلْتَ (كَانَ زَيْدٌ) فَقَدْ ابْتَدَأْتَ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُ، مَثَلُهُ عِنْدَكَ^(١٧)، فَإِنَّمَا يَنْتَظِرُ الْخَبَرَ، فَإِذَا قُلْتَ (حَلِيمًا) فَقَدْ أَعْلَمْتَهُ مِثْلَ مَا عَلِمْتَ. فَإِذَا^(١٨) قُلْتَ: (كَانَ حَلِيمًا)، فَإِنَّمَا يَنْتَظِرُ أَنْ تَعْرِفَهُ صَاحِبَ الصِّفَةِ فَهُوَ مَبْدُوءٌ بِهِ^(١٩) فِي الْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي اللَّفْظِ. فَإِنْ قُلْتَ: (كَانَ حَلِيمٌ) أَوْ (رَجُلٌ) فَقَدْ بَدَأْتَ بِنَكْرَةٍ، فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تُخْبِرَ الْمُخَاطَبَ^(٢٠) عَنِ الْمَنْكُورِ، وَلَيْسَ^(٢١) هَذَا بِالَّذِي يَنْزِلُ بِهِ الْمُخَاطَبُ مَنْزِلَتَكَ فِي

==

إِذَا كَانَتْ الْحُجُوظُ الطَّوَالُ كَأَنَّمَا كَسَاهَا السِّلَاحُ الْأَرْجَوَانِ الْمَضْلَعَا
وَفِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ ذِكْرُ الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ وَشَرْحُهُ "أَي: تَبْدُو فِيهِ الْكَوَاكِبُ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ قَدْ ضَعُفَ ضَوْؤُهَا؛ لَسَدِ الْغُبَارِ عَلَيْهَا..... إلخ".

قَالَ الدُّكْتُورُ خَالِدُ عَبْدِ الْكَرِيمِ جَمْعَةٌ (شَوَاهِدُ الشَّعْرِ، ٣٢٧-٣٢٨):

"وَرَوَايَةُ الرِّفْعِ أَكْثَرُ صِحَّةً -عِنْدِي- مِنْ الْأُخْرَى؛ إِذْ لَا حَاجَةَ فِيهَا إِلَى تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ".

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ (كَانَ يَوْمًا)، وَالتَّقْدِيرُ (كَانَ الْيَوْمُ يَوْمًا)، وَأَرَادَ (وَقَعَ الْيَوْمُ يَوْمًا).

(١٤) قَالَ الْمُحَقِّقُ عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُونَ: "أَي إِذَا قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، فَالْوَجْهَ الرِّفْعَ وَنَصَبَ (قَائِمًا)؛ لِأَنَّ حَدَّ الْكَلَامِ أَنْ تُخْبِرَ عَمَّنْ يَعْرِفُ بِمَا لَا يَعْرِفُ. وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: كَانَ قَائِمٌ زَيْدًا".

(١٥) الْأَصْلُ، م "الْإِبْتِدَاءُ".

(١٦) انْظُرْ: ٥٤.

(١٧) أَي: بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُ وَعِنْدَكَ.

(١٨) ب "وَإِذَا".

(١٩) م "فَهُوَ مَبْدُوءٌ لَهُ".

(٢٠) الْأَصْلُ "فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُخْبَرَ الْمُخَاطَبُ"؛ ب، هـ "وَلَا يَسْتَقِيمُ...".

(٢١) الْأَصْلُ "وَلَبِسَ" بِخِلَافِ النِّسْخِ.

المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس^(٢٢).

وقد تقول: كان زيد الطويل منطلقاً، إذا خفت التباس الزيدين^(٢٣)، وتقول: أسفياً كان زيد أم حليماً؟، وأرجلاً كان زيد أم صبيّاً؟ تجعلها لزيد^(٢٤)؛ لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله^(٢٥) عن خير من هو معروف عنده، كما حدّثته عن خير من هو معروف عندك، فالمعروف هو المبدوء^(٢٦) به.

ولا يبدأ بما يكون فيه^(٢٧) اللبس وهو النكرة؛ ألا ترى أنك لو قلت: كان إنساناً حليماً، أو كان رجل منطلقاً^(٢٨)، كُنت تُلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون [في الدنيا] إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس^(٢٩) ويجعلوا^(٣٠) المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس.

وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام؛ حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة (ضرب)، وأنه قد يُعلم إذا ذكرت (زيداً)^(٣١) وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام، وذلك قول خدّاش^(٣٢) بن زهير:

[وافر]

٢٩ - فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ
أَظْبِيَّ كَانَ أُمَّكَ أَمِ حِمَارُ

(٢٢) الأصل "ليس" بخلاف النسخ.

(٢٣) أي: أن ثمة (زيدين) فتقول: كان زيد الطويل منطلقاً، فميزته بالوصف من الآخر.

(٢٤) أي: تجعل الفعل (كان) لزيد؛ فزيد هو المرفوع بها.

(٢٥) م "تسأله".

(٢٦) الأصل "المبدؤ بما فيه يكون"؛ ب، هـ "ولا يبدأ بما يكون فيه".

(٢٧) الأصل "ولا يبدأ بما فيه يكون".

(٢٨) ب "كان رجل منطلقاً، أو كان إنساناً حليماً".

(٢٩) الأصل، م "يبدؤ باللبس". وما أثبتناه هو ما في ب، هـ.

(٣٠) الأصل "ويجعل".

(٣١) أي: المعرفة مثل (زيد).

(٣٢) م "خرّاش" وهو سهو.

٢٩ - قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١/٢٣):

"يقول: لا تبالي بعد قيامك بنفسك واستغنائك عن أبويك من انتسبت إليه من شريف أو ضيع، وضرب المثل بالظبي والحمار وجعلهما أمين وهما ذكران؛ لأنه مثل لا حقيقة، وقصد الجنسين ولم

وقال حسان بن ثابت (٣٣): [وافر]

٣٠- كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري: [وافر]

٣١- أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي
أَسْحَرُ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ؟

وقال الفرزدق: [طويل]

٣٢- أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمِرَاغَةِ إِذْ هَجَا
تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب (السكران) ويرفع الآخر على قطع وابتداء.

==

يحقق أبوة، وذكر (الحول) لذكر الظبي والحمار لأنهما يستغنيان بأنفسهما بعد الحول، ف ضرب المثل بذكره الإنسان لما أراد من استغنائه بنفسه".

الشاهد فيه: قوله (أظبيُّ كان أمك أم حمار)، وفيه اسم كان نكرة وخبرها معرفة، وذلك أن (كان) بمنزلة (ضرب) في التصرف، و (ضرب) قد ترفع النكرة وتنصب المعرفة، فشبهت (كان) بها.

(٣٣) الأصل "بن ثابت" ساقطة.

٣٠- ديوان حسان بن ثابت، ٣.

في (م) وعند الشنتمري (كأن سلافة....)، وقال (حاشية بولاق ١/٢٣):

"(و السلافة) الخمر، ويقال: هو اسم لما سأل منها قبل أن تعصر وذلك أخلصها، واشتقاقها من سلف الشيء إذا تقدم، و(بيت رأس) اسم موضع، وقيل (رأس) رئيس الخمارين..."

الشاهد فيه: قوله (يكون مزاجها عسل وماء)، وفيه شاهد على تصرف (كان) تصرف الفعل كالذي قبله.

٣١- قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١/٢٣):

"يقول لحسان بن ثابت وكانت بينهما مهاجاة: أَسْحَرْتُ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبَ هَجَائِكَ أَمْ جُنُنْتُ؟ يتوعد بالمقارضة"

الشاهد فيه: قوله (أَسْحَرُ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ)، وفيه شاهد على تصرف (كان) تصرف الفعل كالذي قبله.

٣٢- ديوان الفرزدق، ٤٨١.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١/٢٣):

"أراد بـابن المِراغة: جرير بن الخطفي وكان الفرزدق قد لقب أمه بالمِراغة ونسبها إلى أنها راعية حمير، والمِراغة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول، وأراد بـتميم ههنا بني دارم من مالك بن حنظلة وهم رهط الفرزدق من تميم، وجرير من كليب بن يربوع بن حنظلة؛ فلم يعتد الفرزدق برهط جرير في تميم احتقاراً لهم."

الشاهد فيه: قوله (أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمِرَاغَةِ)، والقول فيه كالذي قبله.

[المعرفتان في باب الأفعال الناقصة:]

وإذا كانا معرفتين^(٣٤) فأنت بالخيار. أيهما ما جعلته فاعلاً، رفعته ونصبت الآخر كما فعلت ذلك في (ضَرَبَ)^(٣٥)، وذلك قولك: كان أخوك زيداً، وكان زيدٌ صاحبك، وكان هذا زيداً، وكان المتكلم أخاك.

وتقول: مَنْ كَانَ أَخَاكَ؟، وَمَنْ كَانَ أَخُوكَ؟ كما تقول: مَنْ ضَرَبَ أَبَاكَ؟ إذا جَعَلْتَ (مَنْ) الفاعل، وَمَنْ ضَرَبَ أَبُوكَ؟ إذا جَعَلْتَ (الأب) الفاعل. وكذلك: أَيُّهُمْ كَانَ أَخَاكَ؟ وأَيُّهُمْ كَانَ أَخُوكَ؟

وتقول: ما كان أخاك إلا زيد، كما تقول^(٣٦): ما ضَرَبَ أَخَاكَ إلا زيد. ومثل ذلك قوله عز وجل^(٣٧): ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٣٨)، ﴿وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٣٩)، وقال^(٤٠):

[طويل]

بِثْهَلَانٍ إِلَّا الْخَزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا

٣٣- وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءُهَا

(٣٤) م، ب، هـ "معرفة".

(٣٥) أي: الفعل التام مثل ضَرَبَ.

(٣٦) ب "كقولك".

(٣٧) م "جل ذكره".

(٣٨) سورة الجاثية ٢٥. قال المحقق عبد السلام محمد هارون:

"قراءة (حُجَّتُهُمْ) بالنصب هي قراءة الجمهور".

(٣٩) سورة الأعراف ٨٢.

(٤٠) ب، هـ زيادة "الشاعر".

٣٣- لم يعثر على قائله. انظر: أسطورة الأبيات الخمسين، ٢٣٨.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١/ ٢٤):

"وصف كتيبة انهزمت، فيقول: لم يكن دأؤها وسبب انهزامها إلا جُبْنَ مَنْ يَقُودُهَا وانهزامه...

و(ثهلان) اسم جبل".

الشاهد فيه: قوله: (ما كان داءها بثهلان إلا الخزي...)، وفيه شاهد على تصرف (كان) تصرف الفعل

(ضَرَبَ) مثلاً.

فإن^(٤١) شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيدا، و [قد] قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع^(٤٢).

[(جاء) بمنزلة (كان)]:

ومثل قولهم: مَنْ كَانَ أَخَاكَ؟ قولُ العرب: (ما جاءت حاجتك)، كأنه قال: ما صارت حاجتك، ولكنه أدخل التانيث على (ما) حيث كانت (الحاجة) كما قال^(٤٣) بعض العرب (مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ) حيث أوقع (مَنْ) على مؤنث. وإنما صير (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده؛ لأنه بمنزلة المثل.

[(عسى) بمنزلة (كان)]:

كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: (عسى الغوير أبؤسا^(٤٤)). ولا تقول^(٤٥): عَسَيْتَ أَخَانَا^(٤٦)، وكما جعلوا (لَدُنْ) مع (غُدُوَّة) منونة في قولهم: لَدُنْ غُدُوَّة. ومن كلامهم أَنْ يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام. وسترى مثل ذلك إن شاء الله تعالى^(٤٧).

[جواز ما جاءت حاجتك وإلزامهم: تأنيث (جاء) التي بمنزلة (كان)]:

وَمَنْ يَقُولُ^(٤٨) مِنَ الْعَرَبِ: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ، كَثِيرٌ، كما يقولون^(٤٩): مَنْ كَانَتْ

(٤١) ب، هـ "وإن".

(٤٢) قال المحقق عبد السلام محمد هارون:

"وهي قراءة جماعة غير الجمهور في الآية الأولى تفسير أبي حيان ٤٩ / ٨ - وقراءة الحسن في الآية الثانية - تفسير أبي حيان ٤٣٤ / ٤".

(٤٣) م "كان" وهو سهو

(٤٤) قال المحقق عبد السلام محمد هارون:

"(الغوير): ماء لكلب في ناحية السماوة، (والأبؤس) جمع بؤس. يضرب المثل للرجل يقال له: لعل الشر يأتي من قبلك. اللسان (غور، بأس)، والميداني ٤٢٤ / ١، وهو من قول الزباء".

(٤٥) م "ولا تقولن"؛ ب، هـ "ولا يقال".

(٤٦) أي: كما تقول: كُنْتُ أَخَانَا.

(٤٧) ب، هـ "تعالى" ساقطة.

(٤٨) الأصل "من يقول" ساقطة.

أُمَّكَ^(٥٠) - ولم يقولوا: (ما جاء حاجتك) كما يقولون^(٥١): (مَنْ كَانَ أُمَّكَ)؛ لأنه بمنزلة المثل، فالزموه التاء كما اتفقوا على (لَعَمْرُ اللَّهِ^(٥٢)) في اليمين - وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك؛ فيرفع^(٥٣).

[استطراد في تأنيث المذكر لفظاً لإضافته إلى مؤنث هو منه:]

ومثل قولهم: (ما جاءت حاجتك) إذ صارت تقع^(٥٤) على مؤنث قراءة بعض القراء: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٥٥) و﴿يَلْقَظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(٥٦) وربما قالوا في بعض الكلام: ذهب بعض أصابعه، وإنما أنت (البعض)؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه^(٥٧)؛ [لأنه] لو قال: ذهب عبد أمك، لم يحسن، ومما^(٥٨) جاء مثله في الشعر قول الأعشى^(٥٩):

[طويل]

==
(٤٩) م "كما تقول"؛ ب، هـ "كما يقول".

(٥٠) قال السيرافي شرح (كتاب سيبويه - مخطوط - ٣٨٩ / ١):
"يعني: إن من العرب من يجعل (حاجتك) اسم (جاءت) ويجعل خبرها (ما) كما يجعل (مَنْ) خبر (كانت) ويجعل (أُمَّكَ) اسمها، و(ما) في موضع نصب، كأنك قلت: آية حاجة جاءت حاجتك، وآية امرأة كانت أمك".

(٥١) ب، هـ "كما قالوا".

(٥٢) قال المحقق عبد السلام محمد هارون:
"أي: في فتحهم العين جرياً على المثل، ولم يضموها مع أَنَّ (العمر) و(العمر) سيان بمعنى البقاء".

(٥٣) م، ب "رفع".

(٥٤) الأصل: "يقع".

(٥٥) سورة الأنعام ٢٣. أي: لم تكن فتنتهم إلا مقالتهم، انظر: تفسير أبي حيان ٩٥ / ٤.

(٥٦) سورة يوسف ١٠. بقاء التأنيث قراءة الحسن ومجاهد وآخرين، انظر: تفسير أبي حيان ٢٨٤ / ٥.

(٥٧) الأصل "تؤنثه".

(٥٨) الأصل، م "ما".

(٥٩) هـ "قول الشاعر الأعشى".

٣٤- وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

؛ لَأَنَّ (صدر القناة) من مؤنث، ومثله قول جرير: [وافر]

٣٥- إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ

لَأَنَّ (بعض) ههنا سنون، ومثله قول جرير أيضاً: [كامل]

٣٦- لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزَّبِيرِ تَوَاضَعْتُ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعِ

ومثله قول ذي الرُّمَّة: [طويل]

٣٤- ديوان الأعشى، ٩٤.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١/ ٢٤):

"يخاطبُ بالبيت يزيد بن مسهر الشيباني، وكانت بينهما مباينة ومهاجاة، فيقول له: يعود عليك مكروه ما أذعت عني من القول ونسبته إليّ من القبيح فلا تجد منه مخلصاً. والشرق بالماء كالغصص بالطعام والجرض بالريق. وإنما شبه شرقه بشرق القناة مبالغة في وصف الشرق باللزوم لمواصلة صدر القناة الدم بمواصلة الطعن، ومعنى (أذعته): نشرته وبثته، وإذاعة السر إفشاؤه وبثه".

الشاهد فيه قوله (شرقت صدر)، وفيه تأنيث (الصدر)؛ لأنه مضاف إلى مؤنث هو منه.

٣٥- ديوان جرير، ٥٠٧.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١/ ٢٥):

"عني بالبيت هشام بن عبد الملك، فيقول: إذا أصابتنا سنة جذب قام للأيتام مقام آبائهم.... ومعنى (تعرقنا) أذهبت أموالنا، وأصله من تعرقت العظم إذا أذهبت ما عليه من اللحم". الشاهد فيه: (بعض السنين تعرقنا) أنث (بعض)، لإضافته إلى (السنين)؛ لأنه أراد (سنة) فكأنه قال: سنة من السنين.

٣٦- ديوان جرير، ٣٤٥.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١/ ٢٥)

"وصف مقتل الزبير بن العوام صاحب رسول الله ﷺ حين انصرف يوم الجمل وقُتل في الطريق غيلة".

الشاهد فيه: قوله (تواضعت سور المدينة)، وفيه تأنيث (سور) لإضافته إلى المدينة. وعلق الشنتمري قائلاً: "القول فيه كالقول في الذي قبله إلا أنه أبعد شيئاً؛ لأنَّ السور وإن كان بعض المدينة فلا يسمى مدينة". انظر: أبو جعفر النحاس، كتاب شرح أبيات سيويه، ٤٩.

٣٧- مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ أَعَالِيهَا مَرَّ الرِّيحِ النِّوَاسِمِ

وقال العجاج: [رجز]

٣٨- * طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي *

وسمعنا مَنْ يوثقُ به من العرب^(٦٠) يقول: اجتمعتُ أهلُ اليمامة؛ لأنَّه يقول في كلامه: اجتمعتِ اليمامة، يعنى: أهلُ اليمامة، فأنثَ الفعلَ في اللَّفْظِ ؛ إذ جعله في اللَّفْظِ لليمامة فترك اللَّفْظَ على ما يكون عليه في سعة الكلام. ومثلهُ في هذا: ياطلحة أقبلُ ؛ لأنَّ أكثرَ ما يدعو^(٦١) (طلحة) بالترخيم، فتركَ الحاءَ على حالها، و(يا تيمَ تيمَ عديّ [أقبلُ]^(٦٢) وسترى هذا مبيناً في مواضعه إن شاء الله^(٦٣).

٣٧- ديوان ذي الرمة، ٦١٦.

قال الشنتمري (شرح الشواهد-حاشية بولاق - ٢٥ / ١):

"وصف نساء، فيقول: إذا مشين اهتززن في مشيهن وتثنين، فكأنهن رماح نصبت فمرت عليها الرياح فاهتزت وتثنت.

ومعنى تسفهت: استخفت، و (السفه): خفة العقل وضعفه، و(النواسم): الضعيفة الهبوب واحدها ناسمة... ويروى (مرضى الرياح) يريد الفاترة ولا ضرورة فيه على هذا".

الشاهد فيه: قوله (تسفعت أعاليتها مرَّ الرياح)، وفيه: تأنيث (مرُّ) لإضافته إلى (الرياح).

٣٨- ملحقات ديوان العجاج، ٨٠.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٢٦ / ١):

"يقول: مرور الليالي عليَّ هرمني وأبلاني فصرت إلى الضعف بعد القوَّة، فكأنها نقضت بعد الإبرام."

الشاهد فيه: قوله (أسرعت) أنت فعل (الطول) وهو مذكر؛ لأنَّه أضافه إلى مؤنث.

(٦٠) هـ "وسمعنا من العرب ممن يوثق به".

(٦١) م "تدعى" ؛ الأصل "تدعو".

(٦٢) ب، هـ زيادة:

"وقال جرير:

يَاتِيَمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوَاةٍ عُمَرُ"

وهذه الزيادة ومزيد البيان موضعه النداء.

أقول فقوله: (يَاتِيَمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) نصب (تيم) الأوَّل، على تقدير: يَاتِيَمَ عَدِيٍّ يَاتِيَمَ عَدِيٍّ، ثم حذف

(عديٍّ) الأوَّل استغناءً بالثاني، وترك النَّصْبَ على حاله كما ترك النَّصْبَ على حاله في:

ياطلحة. انظر الجزء الثالث، أبواب النداء.

(٦٣) م زيادة "تعالى" ؛ ب، هـ "وسترى هذا ... إن شاء الله" ساقطة.

وتركُ التاء في جميع هذا الحذف والوجه. وسترى ما إثباتُ التاء فيه حسنٌ^(٦٤) إن شاء الله^(٦٥).

فإن قلت: مَنْ ضَرَبْتُ عَبْدُ أُمَّكَ؟ أو هذه عبدُ زينب، لم يجوز؛ لأنه ليس^(٦٦) منها ولا بها، ولا يجوز أن تلفظَ بها وأنت تريد: العبد^(٦٧).

(٦٤) ب "جيد".

(٦٥) م زيادة "تعالى" ؛ ب، ه زيادة "من هذا النحو لكثرة في كلامهم وسيبين في بابه".

(٦٦) الأصل زيادة "شيء".

(٦٧) الأصل، م "الغلام"

في الأصل، م، حاشية ه زيادة:

"وتقول: ياتيم تيم عدي كما تقول: ياطلحة أقبل؛ لأن أكثر ما يدعى مما فيه الهاء بالترخيم في كلام العرب، فلما اضطر إلى إلحاق الهاء فتحها؛ إذ كانت الحاء مفتوحة، وكأنه إنما يدعو هذا الاسم مفتوحاً لأنه مرخم، قال جرير:

ياتيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سواة عُمُر

قال المحقق عبد السلام محمد هارون: "وهو تكرار لما سبق".

[الباب العاشر - الإخبار عن النكرة في باب كان (*)]

هذا بابٌ يخبر^(١) فيه عن النكرة بالنكرة^(٢) وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلك، وما كان^(٣) أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مجترئاً عليك.

[فائدة الإخبار عن النكرة وضابط حسنه:]

وإنما حُسِّنَ الإخبارُ ههنا عن النكرة حيث أردتَ أن تنفي أن يكونَ في مثل حاله شيءٌ آخر^(٤) أو فوقه؛ لأنَّ المخاطبَ قد يحتاجُ إلى أن تُعلمه [مثل] هذا.

وإذا قلتَ: كانَ رجلٌ ذاهباً، فليس في هذا شيءٌ تُعلمُه كانَ يجهله^(٥). ولو قلتَ: كانَ رجلٌ من آلِ فلانٍ فارساً، حَسُنَ؛ لأنَّه قد يحتاجُ إلى أن تعلمه أن ذاك في آلِ فلانٍ وقد يجهله. ولو قلتَ: كانَ رجلٌ في قومٍ عاقلاً، لم يَحْسُنْ؛ لأنَّه لا يُستَنَكَّرُ أن يكونَ في الدنيا عاقلٌ^(٦) وأن يكونَ من قومٍ. فعلى هذا النحوِ يحسُنُ ويقبَحُ.

[الكلام على لفظ (أحد)]

ولا يجوزُ لـ (أحد) أن تضعه^(٧) في موضعٍ واجبٍ^(٨)، ولو قلتَ: كانَ أحدٌ من آلِ فلانٍ، لم يجزْ لأنَّه إنما وقعَ في كلامهم نفيّاً عاماً. يقول الرجل: أتاني رجلٌ، يريد: واحداً في العدد لا

(*) تقدّم الكلام في الباب السابق على (الإخبار عن المعرفة في باب كان وأخواتها).

(١) ب، هـ "تخبر".

(٢) ب، هـ "بنكرة".

(٣) ب "وليس".

(٤) الأصل، ب، هـ "آخر" ساقطة. وما أثبتناه هو ما في (م).

(٥) ب، هـ "جهله".

(٦) ب "أن ذاك... كان رجل في قوم فارساً... فارسٌ".

(٧) م "يضعه"؛ ب "ولا يجوز في أحد أن تضعه".

(٨) الواجب، أي: المثبت. قال المحقق عبد السلام محمد هارون:

"هذا إذا كان بمعنى العموم، وأمّا إذا وضعته موضع (واحد) في العدد استعمل في موضع الواجب

والمنفي، نحو: أحد وعشرون، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١)".

اثنين، فيقال^(٩): ما أتاكَ رجلٌ، أي: أتاكَ أكثرُ من ذلك، أو تقولُ^(١٠): أتااني رجلٌ لا امرأةً، فيقال^(١١): ما أتاكَ رجلٌ: أي امرأةً أَّتَتْكَ. ويقول^(١٢): أتااني اليومَ رجلٌ، [أي]: في قوَّته ونفاذه، فتقول: ما أتاكَ رجلٌ، أي: أتاكَ الضَّعفاءُ. فإذا قال: ما أتاكَ أحدٌ كان^(*) نفيّاً [عاماً] لهذا كلّهُ، فإنَّها مجراه في الكلام هذا. ولو قال: ما كان مثلكَ أحدًا، أو ما كان زيدٌ أحدًا، كان ناقضاً^(١٣)؛ لأنَّه قد عَلِمَ أنَّه لا يكون (زيدٌ) ولا (مثلُهُ) إلّا من الناسِ. وإذا قُلْتَ: ما كان مثلكَ اليومَ أحدٌ، فإنَّه يكون [أن لا] ^(١٤) يكون في اليومَ إنسانٌ على حالِهِ، إلّا أن تقولَ^(١٥): ما كان زيدٌ أحدًا، أي: من الأحدين، وما كان مثلكَ أحدًا على تصغير شأنه وتحقيره^(١٦)، فيصير^(١٧) كأنَّكَ قُلْتَ: ما ضَرَبَ زيدٌ أحدًا، وما قتل مثلكَ أحدًا.

[التقديم و التأخير في الإخبار عن النكرة]:

١- [الإخبار عن النكرة بنكرة]:

والتقديم والتأخير في هذا بمنزلته في المعرفة^(١٨)، وما ذَكَرْتُ لَكَ من الفعلِ^(١٩). وَحَسُنَتْ النكرةُ^(٢٠) في هذا الباب؛ لأنَّكَ لم تجعلِ الأعرَفَ في موضعِ الأنكَر. وهما متكافئانِ كما تكافأت

(٩) الأصل "فيقول"؛ ب "فتقول". ما أثبتناه هو في م، هـ.

(١٠) ب "ثم يقول"؛ هـ "ويقول".

(١١) ب "فتقول".

(١٢) الأصل، م "وتقول".

(*) ب، هـ "صار".

(١٣) الأصل، م "وما كان... كنت ناقضاً"؛ ب "ولو قلت... كنت ناقضاً".

(١٤) الأصل، م "ولو قلت... ألا"، هـ "ولو قلت... أن لا". وما أثبتناه هو ما في (ب).

(١٥) الأصل "يقول".

(١٦) ب، هـ "على وجه تصغيره".

(١٧) ب، هـ "فتصير".

(١٨) انظر: الباب السابق.

(١٩) انظر: ٨٨.

(٢٠) ب، هـ زيادة "ههنا".

المعرفتان، ولأنَّ المخاطبَ قد يحتاجُ إلى علمٍ ما ذكرتُ لك وقد عَرَفَ مَنْ تَعْنِي^(٢١) بذلك كمعرفتك.

٣ - [الإخبار عن النكرة بظرف]:

وتقول^(٢٢): ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلكَ فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جَعَلْتَ (فيها) مُسْتَقَرًّا^(٢٣) ولم تجعلهُ على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ^(٢٤)، أجزيتَ^(٢٥) الصفةَ على الاسمِ^(٢٦). فإنَّ جَعَلْتَهُ على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ، نَصَبْتَ، تقولُ: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها، إلّا أنك إذا أردتَ الإلغاء، فكلّما أخرتَ الذي تلغيه^(٢٧) كان أحسنَ. وإذا أردتَ أن يكون مستقراً مكتفى^(٢٨) به، فكلّما قدّمته كان أحسنَ؛ لأنّه إذا كان عاملاً في شيءٍ قدّمته كما تقدّم (أظنُّ) و(أحسبُ)، وإذا ألغيتَ آخرته كما تؤخّرهما لأنّهما؛ ليسا يعملان شيئاً^(٢٩). والتقديمُ ههنا والتأخيرُ^(٣٠) فيما يكون (ظرفاً) أو يكون (اسماً)

(٢١) م "يعني".

(٢٢) م قبلها زيادة "كما".

(٢٣) مستقراً: أي خبراً؛ فالخبر إذا كان ظرفاً فهو موضع للمبتدأ ومستقر.

قال سيبويه (الكتاب ٢/ ١٠):

هَذَا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت؛ وذلك لأنها ظروفٌ تقع فيها الأشياء وتكون فيها".

انظر: ٢/ ١٨١ - ١٨٢.

(٢٤) (فيها) ههنا ليست خبراً وأسماءها سيبويه: (لغواً).

(٢٥) م "أخرجت" وهو سهو.

(٢٦) أي: إذا قلت: (ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك) وقد جعلت (فيها) خبراً كانت (خيرٌ) صفةً تجريها على (أحد)، ويقابله أن تجعل (فيها) لغواً فت نصب (خيراً) خبراً.

(٢٧) ب "تلغي".

(٢٨) ب، ه "تكتفي".

(٢٩) أراد باب (أظنُّ) و(أحسبُ) بالعمل والإلغاء.

قال سيبويه الكتاب (١/ ١٩٢ - ١٩٣):

"هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى فهي ظننتُ، وحسبتُ، وخلتُ، وأريتُ، ورأيتُ، وزعمتُ، وما يتصرف من أفعالهن. فإذا جاءت مستعملةً فهي بمنزلة: رأيتُ وضربتُ الخ".

ثم يقول: فإنَّ ألغيتَ، قلتُ: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخال أخوك، وفيها أرى أبوك، وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلُّ عربيٍّ جيدٌ.

(٣٠) م العبارة "فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً... والإلغاء والاستقرار عربي جيد" ساقطة لانتقال النظر.

في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول^(٣١).

وجميع ما ذكرت لك من^(٣٢) التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيدٌ كثير، فمن ذلك قوله عز^(٣٣) وجل^(٣٤): ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤ ﴾^(٣٥) وأهل جفاء [من العرب]^(٣٦) يقولون: ولم يكن كفواً له أحد، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرّة^(٣٧).

و^(٣٨) قال الشاعر:

[رجز]

٣٩- لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا
ما دام فيهنّ فصيلٌ حياً
فَقَدْ دجا اللَّيْلُ فَهَيَّاهِيًّا

(٣١) انظر: ٦٠.

(٣٢) الأصل "في". وما أثبتناه هو ما في ب، هـ.

(٣٣) م "عز" ساقطة.

(٣٤) م زيادة "ثناؤه".

(٣٥) سورة الإخلاص ٤.

(٣٦) في الأصل "من العرب" ساقطة. وما أثبتناه هو ما في ب، هـ.

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٤٠١ / ١):

"يعني" الأعراب الذين لا يدرون: كيف هو مكتوب في المصحف لقوة التأخير من أنفسهم إذ لم يكن حُفَظَ".

(٣٧) ب "غير مستقرّ" ؛ غير مستقرة، أي: لغو.

(٣٨) الأصل "و" ساقطة.

٣٩- قال المحقق عبد السلام محمد هارون في نسبته:

"هو ابن ميادة، كما في الخزانة ٤: ٦٠، واللسان (جلد) وأنشده في (هيا) بدون نسبة".

وقال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٢٨ / ١):

"يخاطب، فيقول: لتسيرن إلى الماء سيرا حثيثاً. والقرب: القرب من الورود... والجلدي من وُصفِ القرب، ومعناه: السريع الشديد، ويجوز أن يكون اسم ناقته (جلديّة) فرخم". ثم قال:

"وإنما ذكر (الفصيل)؛ لأن ناقته من جملة الإبل التي يسوقها إلى الماء سوقاً حثيثاً، فيقول: لا أعذرك ما دام في صواحبك فصيل يطيق السير.

و(هياها): كلمة استحثاث، وهي مكسورة الأول وقد حكيت بالفتح".

الشاهد فيه: قوله (ما دام فيهنّ فصيل) تقديم (فيهن) وهو لغو، والقياس تأخيره عن (فصيل). ويرى الشنتمري: "حسن تقديمه لمضارعة الخبر في الفائدة".

[ثانياً - ما يعمل عمل الفعل ولم يقو قوته]

[الباب الأول - الحروف المشبهات بـ (ليس)]

١- [ما]:

هذا باب ما أُجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقاً.

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هل): أي لا يعملونها في شيء^(١)، وهو القياس؛ لأنها ليست^(٢) بفعل، وليس (ما) كـ (ليس)، [و] لا يكون فيها إضماراً. وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس)، إذ كان معناها كمعناها.

٢- [لات]:

كما شبهوا بـ (ليس)^(٣) (لات) في بعض المواضع، وذلك مع (الحين) خاصة. لا تكون^(٤) (لات) إلا مع الحين تُضمِر^(٥) فيها مرفوعاً وتنصب^(٦) (الحين)؛ لأنه مفعول به^(٧)، ولم تمكن^(٨) تمكنها ولم تستعمل^(٩) إلا مضمرأ فيها، يعني (لات)^(١٠)؛ لأنها^(١١) ليست^(١٢) كـ (ليس) في

(١) ب "أي: لا يعملونها في شيء" ساقطة.

(٢) الأصل، م، هـ "لأنه ليس". وما أثبتناه هو ما في (ب).

(٣) ب، هـ "ليس" ساقطة، وفي موضعها "ها" كناية عنها.

(٤) الأصل: "لا يكون".

(٥) م "يضمِر".

(٦) م "وينصب".

(٧) يطلق سيبويه المفعول به على ما كان منصوباً بالفعل سواءً أكان تاماً أم ناقصاً.

انظر: الدكتور محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه، ١٠٠-١٠١.

(٨) م "يمكن".

(٩) م "ولم يستعمل"؛ ب "ولم يستعملوها".

(١٠) ب، هـ "يعني لات" ساقطة.

(١١) الأصل، م "في" في موضع "لأنها". وما أثبتناه هو ما في (ب)، (هـ).

المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: [لَسْتُ وَلَسْتُ] ^(١٣) وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهباً، فتُبْنَى ^(١٤) على المبتدأ، ويُضْمَرُ ^(١٥) فيه. ولا يكون هذا في (لات)، لا تقول ^(١٦): عبدُ الله لاتَ منطلقاً، ولا قومك لاثوا منطلقين ^(*)، ونظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكونُ بشراً.

وزعموا أن بعضهم قرأ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ^(١٧) وهي قليلة.

٣- [٥]:

كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي: [كامل]

٤٠- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

جعلها ^(١٨) بمنزلة (ليس) فرفع الاسم وأضمر الخبر. وكذلك (لا) إذا رفع فقد أضمر

==

(١٢) م "وليس".

(١٣) في الأصل "وليست". وفي م: "لست" وما أثبتناه هو ما في (ب) (ه).

(١٤) م، هـ "فتبني".

(١٥) م، هـ "وتضمر".

(١٦) ب "وهذا لا يكون فيه ذاك، ولا تقول".

(*) ههنا استطراد من قوله "ونظير لات" إلى قوله: "ولا يكون بشراً"، وموضوعه (الكلام على الإضمار في ليس ولا يكون في الاستثناء).

(١٧) سورة ص ٣. ذكر المحقق عبد السلام محمد هارون أنها بضم التاء قراءة أبي السمال.

٤٠- قال الشتتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق ١-٢٩):

"وصف نفسه بالشجاعة والإقدام عند اشتداد الحرب وصدود الشجعان منها والأقران"

قبله: يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

ورواية البيت في (ب) و(ه): من فرّ.... البيت

وما أثبتناه هو ما في الأصل و (م)، وفي (كتاب شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، ٨١)، وعند الشتتمري.

الشاهد فيه: قوله (لا براخ) جعل (لا) بمنزلة (ليس)، وأضمر الخبر، كأنه أراد: فأنا ابن قيسٍ ليس براخ لي.

(١٨) الأصل، م "فجعلها".

وما أثبتناه هو ما في (ب) و(ه) لعدم ضرورة استعمال الفاء.

خبراً منصوباً^(١٩)، فهي^(٢٠) بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع^(٢١).

[استئناف الكلام على (لات)]:

ولا يُجَاوِزُ بها هذا الحين^(٢٢) رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ^(٢٣) [ولا تَمَكَّنْ في الكلام كَتَمَكَّنْ ليس]،
وإنما هي مع الحين كما أن (لَدُنْ) إِنَّمَا يُنْصَبُ بها مع (عُدْوَةً)، وكما أن (التاء) لا تَجُرُّ في القسم
و[لا في] غيره إلا في اسم الله عزَّ وجلَّ (٢٤) إذا قلت: تالله لأفعلنَّ.

[أمثلة (ما)]:

١ - ومثُلُ ذَلِكَ قوله [عزَّ وجلَّ]^(٢٥): ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢٦) في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم
يرفعونها^(٢٧) إلا من [درى]^(٢٨) كيف هي في المصحف.

٢ - فإذا قُلْتَ: ما منطلقُ عبدُ الله، أو ما مُسيءٌ مَنْ أعتَبَ، رَفَعْتَ. ولا يجوز أن يكونَ
مقدِّماً مثله مؤخرًا، كما أنه لا يجوز أن تقولَ: إنَّ أخوك عبدُ الله، على حدِّ قولك: إنَّ عبدَ الله
أخوك، لأنها ليست بفعلٍ، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرَّف^(٢٩) (إنَّ) كالفعل كذلك لم يجز

(١٩) م، ب، هـ العبارة "رفع الاسم وأضمر الخبر... منصوباً" ساقطة.

(٢٠) الأصل "هي".

وما أثبتناه هو ما في (م) و(ب) و(هـ) لموافقه السياق.

(٢١) ب "في هذا الوجه".

(٢٢) ب في موضعها "الموضع".

(٢٣) في الأصل، م، هـ زيادة: "قال أبو الحسن: لات لا تعمل شيئاً في القياس؛ لأنها ليست بفعل. فإذا كان
ما بعدها رفعاً، هو على الإبتداء ولم تعمل (لات) في شيء رفعت أو نصبت". وفي (م) جعل ما بعده
إلى قوله "تالله لأفعلنَّ" تكملة لقول أبي الحسن، الذي ينتهي عادة بكلمة (رجع).

(٢٤) ب، هـ "إلا في الله".

(٢٥) الأصل "عزَّ وجلَّ" ساقطة؛ م "جل ثناؤه".

(٢٦) سورة يوسف ٣١.

(٢٧) م "يرفعون".

(٢٨) الأصل "درا"؛ ب "عرف".

(٢٩) م "لا تصرف"، ب "لا تتصرف".

فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقوَ قوّته وكذلك (ما) (٣٠).

٣- وتقول (٣١): ما زيد إلا منطلق، تستوي فيه اللّغتان (٣٢). ومثله [قوله عز وجل]: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ (٣٣) لم تقوَ (٣٤) (ما) حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقوَ حين قدّمت الخبر. فمعنى (ليس) النفي كما أنّ معنى (كان) الواجب، وكل واحد منهما - يعني كان وليس - إذا جرّده فهذا معناه (٣٥).

فإن قلت: (ما كان) أدخلت عليها ما يُنفي به (٣٦). فإن (٣٧) قلت: (ليس زيداً إلا ذاهباً) أدخلت ما يوجب كما أدخلت ما ينفي فلم تقوَ (ما) في قلب (٣٨) المعنى كما لم تقوَ في تقديم الخبر. وزعموا أنّ بعضهم قال، وهو الفرزدق: [بسيط]

٤١ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

(٣٠) ب، هـ "كل ما يكون في الفعل... فكذاك ما"؛ م "وكذلك ما" ساقطة.

(٣١) الأصل "تقول" الواو ساقطة؛ م "وكذلك القول".

(٣٢) الأصل "يستوي في اللغتين"؛ م "تستوي في اللغتين".

(٣٣) سورة يس ١٥.

(٣٤) م "لم يقوَ".

(٣٥) ب "فكل واحدة... جرّدها... معناها".

(٣٦) ب "ما يُنفي".

(٣٧) ب "وإن".

(٣٨) هـ "باب قلب" أي زيادة "باب".

٤١ - ديوان الفرزدق، ٢٢٣.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١ / ٣٠):

"مدح بالشعر بني أمية، فيقول: كان ملك العرب في الجاهلية لغير قريش وسائر مضر، كانوا أحقّ به لفضلهم على جميع البشر؛ فقد أصبحوا والإسلام والملك فيهم، فعاد إليهم ما خرج عن غيرهم مما كان واجباً لهم بفضلهم".

والشاهد فيه: قوله (مثلهم)، قدّم الخبر (مثلهم) وتركه منصوباً كما يكون في (باب ليس). في هذا الشاهد خلاف بين سيبويه والمبرد الذي يرى أن الرفع هو الوجه. وقد تصدّى ابن ولاد لردّه.

انظر: المبرد: المقتضب، ٤ / ١٩١ (المتن والحاشية).

قال الدكتور خالد عبد الكريم جمعة (شواهد الشعر، ٣٩٣-٣٩٥):

"ويلاحظ هنا أنّ المبرد يميز نصب (مثلهم) ولكنه لا يعدّه خبراً بل حالاً، ولكنّ الواقع هو أنّ الشاعر

==

وهذا لا يكاد يُعرف^(٣٩) كما أن رفع^(٤٠): ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٤١) كذلك^(٤٢).

وَرُبَّ شَيْءٍ هَكَذَا، وهو^(٤٣) كقول^(٤٤) بعضهم: (هذه ملحفة جديدة) في القلة^(٤٥).

٤ - وتقول: ما عبد الله خارجاً ولا معنٌ ذاهبٌ، ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في (ما) ولكن تبدئه كما تقول: ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيدٌ ذاهبٌ، إذا لم تجعله على (كان) وجعلته غير ذاهبٍ الآن، وكذلك (ليس). [وإن شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتنبص^(٤٦)] كما تقول في (كان): ما كان زيدٌ ذاهباً ولا عمروٌ منطلقاً، وذلك قولك: ليس زيدٌ ذاهباً ولا أخوك منطلقاً، وكذلك ما زيدٌ ذاهباً ولا معنٌ خارجاً^(٤٧). وليس قولهم: (لا يكون في ما إلا الرفع) بشيءٍ لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول: (ولا ليس) و (لاما)، فأنت تقول: ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبين، وما عمروٌ ولا خالدٌ منطلقين، فتشركه مع

==
نصب خبر (ما) مقدماً دون أن يفكر في وجه تخريجه. والأصح حمله على القليل الذي يعدّ شاذاً لا يقاس عليه.

(٣٩) م "وهذا ما لا يكاد يعرف".

(٤٠) م، ب، هـ "رفع" ساقطة.

(٤١) سورة ص ٣.

(٤٢) ب "لا يكاد يعرف" في موضع "كذلك".

(٤٣) ب "وهذا".

(٤٤) الأصل "يقول" وما أثبتناه هو ما في النسخ الباقية.

(٤٥) قال ابن عقيل في (فعيل) التي بمعنى (مفعول): "شرح ابن عقيل ٢/٤٣٢": "وإن لم يستعمل استعمال الأسماء: أي بأن يتبع موصوفه حذفت منه التاء غالباً نحو مَرَزْتُ بامرأة جريح، وبعين كحيل، أي: مجروحة ومكحولة، وقد تلحقه التاء قليلاً نحو: خصلة ذميمة، أي: مذمومة، وفعلة حميدة، أي: محمودة".

وقال المحقق عبد السلام محمد هارون: "وذلك لأن (فعيل) بمعنى (مفعول). حكمه ألا تلحقه هاء التانيث إذا ذكر موصوفه، و(جديد) في معنى (مجدود): أي مقطوع أي حين جدّها الحائك، أي: قَطَعَهَا".

(٤٦) في الأصل، و (م): "وإن جعلتها لا التي في العطف التي تكون في ليس نَصَبَتْ".

وما أثبتناه هو ما في (ب) و (هـ) لوضوحه.

(٤٧) م "وكذلك ما معنٌ ذاهباً ولا زيدٌ خارجاً".

الأول في (ليس) وفي (ما)، فـ(ما) يجوزُ فيها الوجهان، كما يجوزُ في (كان) إلا أنّك إن حملته على الأول أو ابتدأت، فالمعنى أنّك تنفي شيئاً غير كائن في حال حديثك. وكان [الابتداء] في (كان) أوضح ؛ لأنّ المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن. وليس يمتنع أن يُراد^(٤٨) به الأول كما أرذت في (كان)^(٤٩). ومثل ذلك قوله^(٥٠): إنّ زيدا ظريفاً وعمرو وعمراً، فالمعنى في الحديث واحدٌ، وما يُراد من^(٥١) الإعمال مختلف [في (كان) و(ليس) و(ما)].

٥ - وتقول: ما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه، تجعله كأنه للأول بمنزلة (كريم)؛ لأنّه ملتبسٌ به. إذا قلت: (أبوه) تجريه^(٥٢) عليه كما أجريت عليه (الكريم)؛ لأنك لو قلت: ما زيدٌ عاقلاً أبوه، نصبت وكان كلاماً.

٦ - وتقول: ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمرو؛ لأنك لو قلت: ما زيدٌ عاقلاً عمرو، لم يكن كلاماً؛ لأنّه ليس من سببه فترفعه على الابتداء والقطع من الأول، كأنك قلت: وما عاقلٌ عمرو، ولو جعلته من سببه لكان فيه [له] إضمارٌ كالهاء في الأب ونحوها. ولم يجز نصبه^(٥٣) على (ما)؛ لأنك لو ذكرت (ما) ثمّ قدّمت الخبر، لم يكن^(٥٤) إلا رفعاً.

وإن شئت قلت: ما زيدٌ ذاهباً ولا كريمٌ أخوه، إن ابتدأته ولم تجعله على (ما) كما فعلت ذلك حين بدأت^(٥٥) بالاسم. ولكن (ليس) و(كان) يجوز فيهما النصب، وإن قدّمت الخبر ولم يكن ملتبساً^(٥٦)؛ لأنك لو ذكرتهما كان الخبرُ فيهما مقدّماً مثله مؤخّراً، وذلك قولك: ما كان زيدٌ ذاهباً، ولا قائماً عمرو.

(٤٨) ب "أن تريد".

(٤٩) م في موضعها "كل".

(٥٠) ب، هـ "قولك".

(٥١) ب "وما تريد".

(٥٢) الأصل، م "فتجريه".

(٥٣) ب "ولم يجز أن تنصبه".

(٥٤) م "لم تكن".

(٥٥) الأصل ابتدأت.

(٥٦) ب "ولم يكن ملتبساً" ساقطة.

٧- وتقول: ما زيد ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ، الرفعُ أجودٌ، وإن كُنْتَ^(٥٧) تريد الأول؛ لأنك لو قلت: ما^(٥٨) زيدٌ منطلقاً زيدٌ، لم يكن حدّ الكلام، وكان ههنا ضعيفاً ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقاً هو؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره^(٥٩) وإنما ينبغي لك أن تُضمِّره. ألا ترى أنك لو قلت: ما زيدٌ منطلقاً أبو زيدٍ، لم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقاً أبوه؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره^(٦٠). فلما كان هذا كذلك أُجري مجرى الأجنبي، واستؤنف على حاله^(٦١) حيث كان [هذا] ضعيفاً فيه. وقد يجوز أن تنصب^(٦٢)، قال سوادهُ بن عدي^(٦٣): [خفيف]

٤٢- لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغص الموتُ ذا [الغنى] والفقيرا
[فأعاد الإظهار]، وقال الجعديُّ: [طويل]

٤٣- إذا الوحشُ ضمَّ الوحشُ في ظللاتها سواقطُ من حرٍّ وقد كان أظهرها

(٥٧) الأصل، م "كان".

(٥٨) الأصل "كان" في موضع "ما" وهو سهو.

(٥٩) م زيادة "فلما كان هذا كذلك" بسبب انتقال النظر إلى عبارة مماثلة فيما بعد.

(٦٠) ب، هـ "الإظهار".

(٦١) ب، م "حياله".

(٦٢) ب "أن تنصبه".

(٦٣) الأصل "قال سواد... "؛ هـ "قال الشاعر، وهو سواد بن عدي".

٤٢- في الأصل: "نغص الموتُ ذا الغنا والفقيرا". معناه واضح. الشاهد فيه: قوله (لا أرى الموت يسبق الموت)، أظهر الاسم مرتين كقولك: ما زيدٌ ذاهباً أبو زيدٍ، وأنت تريد: ما زيدٌ ذاهباً أبوه.

انظر: أبو جعفر النحاس: كتاب شرح أبيات سيبويه، ٨١-٨٢.

٤٣- قال المحقق عبد السلام محمد هارون:

"البيت لم يرد في قصيدة النابغة الجعدي من جمهرة أشعار العرب ١٤٥-١٤٨، لكن أنشده في اللسان (سقط)".

قال الشنتمري (شرح الشواهد-حاشية بولاق ٣١/١):

وصف سيره في الهاجرة إذ استكن الوحش من حرّ الشمس واحتدامها ولحق بكنسه، و (الظلمات) جمع ظلة وهو ما يستظل به... ومعنى (أظهر) صار في وقت الظهيرة، وهو منتصف النهار وحيث يشتد الحرّ، وذكر أظهر بعد أن أنث الضمير في ظللاتها؛ لأنّ الوحش اسم جنس يذكر ويؤنث. الشاهد فيه: قوله (إذا الوحش ضمّ الوحش)، والقول فيه كالذي قبله.

والرفعُ الوجهُ، وقال الفرزدقُ:

[طويل]

٤٤ - لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بَتَارِكِ حَقِّهِ

وَلَا مُنْسَىءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيْسِّرٌ

٨ - وإذا قلت^(٦٤): ما زيدٌ منطلقاً أبو عمرو، وأبو عمرو أبوه، لم يَجْزُ، لأنَّك لم تُعرِّفه به،

ولم تذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه^(٦٥)، فهذا لا يجوزُ، لأنَّك لم تجعل له [فيه] سبباً.

٩ - وتقول: ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمةٌ أمُّها، ترفعُ؛ لأنَّك لو قلتَ: ما أبو زينب^(٦٦)

مقيمةٌ أمُّها، لم يَجْزُ لأنها ليست من سببه، [وإنما عَمِلْتُ (ما) فيه لا في زينب]، ومن ذلك قول

الأعور الشَّني^(٦٧):
[مقارب]

كف الإلهِ مقاديرُها

٤٥ - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ

٤٤ - ديوان الفرزدق ٣٨٤.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٣١ / ١):

"عنى بالبيت معن بن زائدة الشيباني، وهو أحد أجواد العرب وسمحائهم فَوَصَفَهُ ظِلماً بسوء الاقتضاء وأخذ الغريم على عسرته، وآته لا ينسئه بدينه ولا يتيسر عليه، (النساء) التأخير، يقال: نسأته وأنسأته إذا أخرته".

ويرى البغدادي (الخزانة ١ / ١٨١) أن الفرزدق لا يعني به معن بن زائدة الشيباني؛ لأن هذا متأخر عن زمن الفرزدق.

الشاهد فيه: قوله (لعمرك ما معن... ولا منسىء معن) كرر الاسم مظهراً في جملتين.

(٦٤) ب " وإن "

(٦٥) م "إظهاراً ولا إضماراً".

(٦٦) م العبارة " ذاهباً... ما أبو زينب " ساقطة لانتقال النظر.

(٦٧) ه " ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأعور الشَّني ".
٤٥ - قال المحقق عبد السلام محمد هارون:

"البيتان في شرح شواهد المغني ١٤٦، ٢٩٥، وذكر أُنْهَما في (الحماسة البصرية)، وأن عمر بن الخطاب كان كثيراً ما يخاطب ويتمثل بهما". الشاهد فيه: قوله (ولا قاصرٌ عنك مأمورها)، رفع (قاصرٌ)؛ لأن (مأمور) ليس من سبب (منهي)، وإنما هو من سبب (أمور) فهو أجنبى، والتقدير (فليس منهيّ الأمور بآتيك ولا مأمورها - مأمور الأمور - قاصرٌ عنك)، وإنما يصحّ الجرّ على تقدير: (فليس منهيّها بآتيك ولا قاصرٌ عنك مأمور منهيّها).

ويرى المحقق عبد السلام محمد هارون أن الشاهد على جواز النصب، وليس صحيحاً، وإنما استشهد به على الرفع ويصحّ فيه الجرّ والنصب.

انظر: الدكتور خالد عبد الكريم جمعة: شواهد الشعر، ٣٢٩-٣٣١.

فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

لأنه جعل (المأمور) من سبب (الأمر)، ولم يجعله من سبب لمذكر، وهو (المنهي).

[وقد] جرّه قومٌ، فجعلوا (المأمور) للـ (منهي) ^(١٢). والمنهي هو الأمر، لأنه من الأمور، فهو ^(١٣) بعضها، فأجراه ^(٤٥) (*) [وأنثه] كما قال جرير: [وافر]

٤٦ - إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم

ومثل ذلك ^(٤٦) قول النابغة الجعدي ^(٤٧): [طويل]

٤٧ - فليس بمعروف لنا أن نردّها صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا

كأنه قال: ليس بمعروف لنا ردّها صحاحاً ولا مستنكر عقرها، والعقر ليس للرد ^(٤٨)، وقد يجوز أن يجرّ، ويحمّله على الرد ^(٤٩) (*)، [ويؤنث]؛ لأنه من الخيل كما قال ذو

(٦٨) أي: من سببه.

(٦٩) ب، هـ "وهو".

(٧٠) أي أجراه على التأنيث، والقياس فيه: (مأموره) إذا جعل للمنهي؛ لأنه مذكر. وإنما أجري على التأنيث؛ لأن المنهي هو الأمر، فهي مؤنثة فقال: (مأمورها).

(*) ههنا استطراد من قوله: "وأنثه كما قال جرير" إلى: "إذا بعض السنين... البيت"، وموضوعه (الكلام على تأنيث المذكر لفظاً لإضافته إلى مؤنث).

٤٦ - انظر: الشاهد (٣٥).

(٧١) أي: مثل بيت الأعور الشني في عطف ما لم يكن من سبب المعطوف عليه.

(٧٢) هـ "قول الشاعر النابغة الجعدي".

٤٧ - قال المحقق عبد السلام محمد هارون:

"التعقير: مبالغة من العقر وهو النحر، وقيل: كانوا إذا أرادوا نحر البعيد، عقروه: أي قطعوا أحد قوائمه، ثم نحروه، يُفعلُ به ذلك كي لا يشرد عند النحر".

قال السيد محمود مصطفى مصحح طبعة بولاق (حاشية بولاق، ٣٢):

"قوله (و لا مستنكر) وقع في الأصل المطبوع كسر الكاف هنا في عدّة مواضع وهو تحريف، والصواب فتحها كما هنا؛ فإنه اسم مفعول كمعروف - كتبه مصححه".

الشاهد فيه: قوله (ولا مستنكر أن تعقرا): أي ولا مستنكر عقرها، وفيه الذي في قبله.

(٧٣) أي: أجنبي وليس من سببه.

(٧٤) م "وقد يجوز أن تجرّ وتحمله على الرد".

٤٨ - مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

كَأَنَّهُ قَالَ: تَسْفَهَتْهَا الرِّيحُ، وَكَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا^(١٢)، وَلَيْسَ بِمَعْرُوفَةٍ رَدُّهَا
حِينَ كَانَ مِنَ الْخَيْلِ، وَالْخَيْلُ مُؤَنَّثَةٌ فَأَنْثَ. وَمِثْلُ هَذَا^(١٣) قَوْلُهُ تَعَالَى جَدَّهُ^(١١): ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ
وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١١٢)، أَجْرِي
الْأَوَّلَ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ وَالْآخِرَ عَلَى الْمَعْنَى،^(١٥) هَذَا مِثْلُهُ^(١٦) فِي أَنَّهُ تُكَلَّمُ بِهِ مَذْكَرًا ثُمَّ أَنْثَ،
كَمَا جَمَعَ هَهُنَا، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ: لَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا،^(١٧) كَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ بِأَتِيكَ الْأُمُورُ، وَفِي:
لَيْسَ بِمَعْرُوفَةٍ^(١٨) رَدُّهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَتْ^(١٩) بِمَعْرُوفَةٍ خَيْلُنَا^(٢٠) صَحَاحًا - وَإِنْ شِئْتَ
نَصَبْتَ فَقُلْتَ: وَلَا مُسْتَنَكِرًا أَنْ تُعَقِّرَا، وَلَا قَاصِرًا عَنْكَ مَأْمُورُهَا، عَلَى قَوْلِكَ: لَيْسَ زَيْدٌ ذَاهِبًا
وَلَا عَمْرٌو مُنْطَلَقًا، أَوْ وَلَا مُنْطَلَقًا عَمْرٌو.^(٢٢)

==

(*) هَهُنَا اسْتِطْرَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: "وَيُؤْنِثُ لِأَنَّهُ مِنَ الْخَيْلِ" إِلَى: "لَيْسَتْ بِمَعْرُوفَةٍ خَيْلُنَا صَحَاحًا" وَمَوْضُوعُهُ
(الْكَلَامُ عَلَى إِجْرَاءِ التَّأْنِيثِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ).

٤٨ - انْظُرْ: الشَّاهِدُ (٣٧).

(٧٥) م "لَيْسَتْ تَأْتِيكَ مِنْهِيهَا".

(٧٦) أَي: وَمِثْلُ هَذَا التَّصَرُّفِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ.

(٧٧) م "جَلَّ ثَنَاؤُهُ"؛ ب "عَزَّ وَجَلَّ".

(٧٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١١٢.

(٧٩) أَي: أَجْرِي إِفْرَادَ الضَّمِيرِ فِي (رَبِّهِ) عَلَى لَفْظِ (مَنْ) فِي حِينَ أَجْرِي الْجَمْعِ فِي (عَلَيْهِمْ) عَلَى مَعْنَاهُ.

(٨٠) ب "فَهَذَا مِثْلُهُ" أَي: هَذَا الْبَيْتُ فِي إِجْرَاءِ التَّأْنِيثِ مِثْلُ الْآيَةِ فِي إِجْرَاءِ الْجَمْعِ.

(٨١) م "لَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا" وَهُوَ سَهْوٌ.

(٨٢) الْأَصْلُ، م "بِمَعْرُوفٍ" وَهُوَ سَهْوٌ.

(٨٣) ب، هـ: "لَيْسَ".

(٨٤) م "خَيْلُهَا" وَهُوَ سَهْوٌ.

(٨٥) الْأَصْلُ، م، هـ زِيَادَةُ فِيهَا اخْتِلَافٌ:

"وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: هَذَا كُلُّهُ يَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ، وَإِنْ كَانَ الْآخِرُ لَيْسَ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ (لَيْسَ)
قَدِّمْتَ فِيهَا الْخَيْرَ أَوْ آخَرْتَهُ فَهُوَ سَوَاءٌ، وَلَيْسَ هَذَانِ الْبَيْتَانِ عَلَى مَا زَعَمَ سَيَبَوِيه - يَعْنِي: فِي الْجَرْ - لِأَنَّهُ

==

١٠- وتقول: ما كُلُّ سوداءِ تمرّةٍ ولا بيضاءِ شحمةٍ، وإنْ شئتَ نصبتَ [شحمةً].
و(بيضاء) في موضع جرٍّ، كأنك أظهرتَ (كُلَّ)، فقلتَ: ولا كُلُّ بيضاء، قال أبو دُوادٍ^(٨٦):
[متقارب]

٤٩- أَكُلُّ أُمْرِي تَحْسِبِينَ أُمْرًا ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

فاستغْنَيْتَ^(٨٧) عن تثنية (كُلَّ) لذكرك^(٨٨) إِيَّاهُ في أوَّل الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب، وجازَ كما جازَ في قولك: ما مثْلُ عبدِ الله يقولُ^(٨٩) ذاكَ ولا أخيه، وإنْ شئتَ قُلْتَ: ولا مثْلُ أخيه، وكما^(٩٠) جازَ في جمع الخبرِ كذلكَ يجوزُ^(٩١) في تفريقه، وتفريقه أنْ تقولَ: ما مثْلُ عبدِ الله يقولُ ذاكَ ولا أخيه يكرهُ ذاكَ. ومثْلُ ذلكَ^(٩٢): ما مثْلُ أخيكَ ولا أهلكَ يقولانِ ذاكَ. فلما جازَ في هذا جازَ في ذلكَ^(٩٣).

==

لا يجوزُ عنده العطف على عاملين وإنْ لم يكن الثاني من سبب الأول.
فزعم أبو الحسن: أنَّها غلط منه، وأنَّ العطف على عاملين جائزٌ مثل قوله عزَّ وجلَّ في قراءة بعض الناس ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ ﴾ - سورة الجاثية: ٤ - فجرَّ (الآيات) وهي في موضع نصب، ومثله: ﴿ لَعَلَّيْ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ - سورة سبأ: ٢٤ - عطف على خبر (إنْ) وعلى (اللام). قال أبو العباس: غلط أبو الحسن في الآيتين، ولكنَّ قوله ﴿ وَأَخْلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ﴾ بعد هذه الآية إنْ جرَّ (آيات) فقد عطف على عاملين وهي قراءة "رجع".

(٨٦) الأصل، م "دواد" ؛ ب "كأنك لفظت بكل... أبو دواد" ؛ هـ "قال الشاعر..."

٤٩- قال المحقق عبد السلام محمد هارون:

"أما ابن الشجري، ٢٩٦/١ بدون نسبة، وفي كامل المبرد ١٦٣: (وأُنشد سيويه لعديّ بن زيد العبادي) وفي حواشيه: (والصحيح أنه لأبي دواد الإيادي)، وكذا نسب إلى عديّ في الكامل ٤٨٩."

انظر: أبو جعفر النحاس: كتاب شرح أبيات سيويه، ٨٤ (حاشية ١).

الشاهد فيه: قوله (ونارٍ)، والتقدير (وكُلَّ نارٍ) وقد استغنى عن تثنية (كُلَّ) أي: تكرارها.

(٨٧) الأصل، م "استغنيت" ؛ ب "كأنك لفظت بكل... فاستغنيت".

(٨٨) ب "عن تثنيته بذكرك".

(٨٩) الأصل "تقول" وهو سهوٌ.

(٩٠) الأصل، ب، هـ "فكما" وما أثبتناه هو ما في (م) لموافقته السياق.

(٩١) ب "جاز".

(٩٢) ب "وكذلك" في موضع "ومثْل ذلك".

(٩٣) ب "فلما جاز في هذا جاز في ذلك" ساقطة.

[الباب الثاني - ما يُجرى على الموضع في المشبّهات بـ (ليس)]

[وصف الباب والوجه فيه إجراؤه على الاسم الذي قبله:]

هذا بابٌ ما يُجرى^(١) على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك^(٢) قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك. والوجه فيه الجرُّ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقضُ إجراؤه عليه المعنى، وأن^(٣) يكون آخره على أوله أولى؛ ليكون حالهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قربه منه^(٤). وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ، ونحوه، فكيف ما يصحُّ معناه؟!]

[إجراؤه على الموضع:]

ومّا جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قولٌ عُقَيْبَةُ الأَسَدِيِّ: [وافر]

٥٠ - مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

(١) ب " ما تجريه " .

(٢) الأصل " وهذا " .

(٣) ب " عليه المعنى ، فأن " ؛ ه " عليك المعنى ، وأن " .

(٤) م " مع قوله من " وهو سهوٌ .

٥٠ - قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٣٤ / ١):

"وقد رُدَّ [على] سيبويه رواية البيت بالنصب؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة، وبعده ما يدل على ذلك وهو قوله:

أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَزْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدٍ

وسيبويه غير متهم - رحمه الله - فيما نقله رواية عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة...."

ورد بعده في هامش "ه":

أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا

قال الدكتور خالد عبد الكريم (شواهد الشعر، ١٦٠): "ويبدو لي أن البيت الثاني مما زيد في الكتاب على أن القافية منصوبة" وهو الصواب.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٣٤): "أراد معاوية بن أبي سفيان، شكا إليه جور العمال، ومعنى (أسجح) هلك وأرفق، وخذ أسجح أي: طويل سهل".

لأنّ (الباء) دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم تُخَلَّ بالمعنى ولم تُحتَجَّ^(٥) إليها وكان نصباً^(*) ألا ترى أنّهم^(٦) يقولون: حَسْبُكَ هذا، وبحسبك هذا، فلم تغيّر الباء معنى^(٧)، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء؛ لأنّ (بحسبك) في موضع ابتداء، ومثل ذلك قولُ ليبيد:

[طويل]

٥١- فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا
وَدُونَ مَعَدٍ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاضِلُ
والجرُّ الوجهُ -.

ولو قلت: ما زيدٌ على قومنا ولا عندنا، كان النصبُ ليس غير؛ لأنّه لا يجوز حمله على (على)؛ ألا ترى أنّك لو قلت: ولا على عندنا، لم يكن؛ لأنّ (عندنا) لا تُستعمل^(٨) إلا ظرفاً، وإنما أردت أن تخبر: أنّه ليس عندكم، وتقول^(٩): أَخَذْتَنَا بِالْجُودِ وَفَوْقَهُ؛ لأنّه ليس من كلامهم: (وبفوقه).

==

الشاهد فيه: قوله "ولا الحديد"، وفيه حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه؛ لأنّ (لسنا بالجبال) و(لسنا الجبال) بمعنى واحد.

(٥) م، ب: يَخَلَّ، "، " يحتج.

(*) ههنا استطراد من قوله: "ألا ترى" إلى قوله: "والجرُّ الوجه"، وموضوعه (الكلام على عدم تأثير حرف الجرّ الزائد في المعنى والموضع الإعرابي).

(٦) ب "ولكان نصباً ألا تراهم".

(٧) ب "فلا يتغير المعنى".

٥١- ديوان ليبيد، ٢٥٥.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٣٤ / ١):

"وصف ألقصاري الإنسان الموت فينبغي له أن يكفَّ عن القبيح ويتعظ بالموت، فيقول: انتسب إلى عدنان أو معدّ، فإن لم تجد من بينك وبينهما من الآباء باقياً، فاعلم أنّك ستصير مصيرهم؛ فينبغي لك أن تنزع عمّا أنت عليه، ومعنى (تزعك) فأراد بالعواذل ما يزعجه ويكفه من حوادث الدهر وزواجره، فسماها عواذل على السعة والعذل واللوم".

الشاهد فيه: قوله (ودون)، وفيه حمل المعطوف على موضع (دون) الأولى؛ لأنّ (لم تجد من دون عدنان) و(لم تجد دون عدنان) بمعنى واحد.

(٨) ب "لا يستعمل".

(٩) ب "وقال".

(*) ومثل (ودون معدّ) قول الشاعر، وهو كعب بن جعيل: [طويل]

٥٢ - ألا حيّ ندماني عمير بن عامر إذا ما تلاقينا من اليوم أو غداً

وقال العجاج: [رجز]

٥٣ - كشحاً طوى من بلد مختاراً من يأسه اليأس أو حذاراً -

وتقول: ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، ولا عمرو كخالد ولا مفلحاً، النصب في هذا جيد؛ لأنك إنما تريد: ما هو مثل فلان ولا مفلحاً، هذا وجه الكلام^(١٠). فإن أردت أن تقول: ولا بمنزلة من يشبهه، جرّزت، نحو^(١١) قولك: ما أنت كزيد ولا شبيه به، فإنما أردت: ولا كشبيه به.

فإذا^(١٢) قلت: ما أنت بزيد ولا قريباً منه، فإنه ليس ههنا معنى بالباء لم يكن قبل أن

(*) ههنا استطراد من قوله: "ومثل دون معدّ" إلى قوله: "أو حذاراً"، وتكلم فيه على مثال سابق (دون معدّ) حمله على الموضع.

٥٢ - قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٣٥ / ١):

"والندمان والنديم في البناء مثل الرحمان والرحيم"

قال السيد محمود مصطفى مصحح طبعة بولاق (حاشية بولاق ٣٥ / ١):

"قوله (ألا حيّ ندماني... البيت) كذا هو بهذا الضبط في الأصل المطبوع. ولسنا منه على ثقة فقد علمنا عليه تحريف الضبط في عدة مواضع، ولم يتعرض صاحب الشواهد كما ترى ولا السيرافي لحل معناه - كتبه مصححه -".

الشاهد فيه: قوله (أو غداً)، وفيه حمل المعطوف على موضع (اليوم)؛ لأن (تلاقينا من اليوم) و (تلاقينا اليوم) بمعنى واحد.

٥٣ - قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٣٥ / ١):

"وصف ثوراً وحشياً أو حمراً خرج من بلد إلى بلد خوفاً من صائد أحس به أو يأسا من مرعى كان فيه، فيقول: طوى كشحه على ما نوى من النقلة مختاراً لذلك يأسا منه أو حذراً، و(الكشع) الجنب، ويقال: الخصر، ويقال: لكل من أضمر شيئاً ونواه: طوى عليه كشحاً".

الشاهد فيه: قوله (أو حذاراً) حمل المعطوف على موضوع (اليأس)؛ لأن معناه (مختاراً يأساً اليأس).

(١٠) م، ب "معنى الكلام".

(١١) الأصل، م، هـ "وذلك". وما أثبتناه هو ما في (ب).

(١٢) ب، هـ "وإذا".

تجيء بها^(١٣) وأنت إذا ذكرت الكاف تمثل^(١٤). وتكون^(١٥) (قريباً) ههنا إن شئت ظرفاً. فإن لم تجعل (قريباً) ظرفاً، جاز فيه الجرّ على الباء، والنصب على الموضع^(١٦).

(١٣) الأصل "يجيء"

قال المحقق عبد السلام محمد هارون في تفسير هذه العبارة: "يعني أنها زائدة".

(١٤) أي لو قلت: ما أنت بزید ولا كقريب منه.

(١٥) ب "ويكون".

(١٦) ب "فإن لم تجعل..."; الأصل، م، هز زيادة "قال أبو الحسن: والفصل بين الجرّ والنصب في قولك: ما أنت كزید ولا شبيهاً به، أنك إذا جررت الشبيه فقد أثبت شبيهاً، وإذا نصبت فلم تثبت ههنا شبيهاً بزید".

[الباب الثالث - الإضمار في (ليس) و(كان)]

هذا^(١) باب الإضمار في (ليس) و(كان) كالإضمار في (إن) إذا قلت: إنه من يأتينا نأته، وإنه أمة الله ذاهبة، فمن ذلك قول [بعض] العرب: ليس خلق الله مثله. فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في (إنه)، وسوف نبين^(٢) حال هذا في الإضمار، كيف هو إن شاء الله.

قال حميد الأرقط^(٣): [بسيط]

٥٤ - فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينَ

فلو كان (كل) على (ليس) ولا إضمار فيه^(٤)، لم يكن إلا الرفع في (كل)، ولكنه انتصب على (تلقى). ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على (ليس) وقد قدمت^(٥) فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول وهذا لا يحسن، ولا يجوز لو قلت: كانت زيدا الحمى^(٦) تأخذ أو

(١) الأصل "هذا" ساقطة.

(٢) الأصل "يُبين"؛ ب "نبين حال هذا الإضمار".

(٣) ه "قال الشاعر، وهو حميد الأرقط".

٥٤ - قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١ / ٣٥):

"وصف بالبيت أضيافاً نزلوا به، وقبل البيت:

باتوا وجلت الصهباء بينهم كأن أظفارهم فيها السكاكين

و(الجلّة): قفة التمر تتخذ من سعف النخيل وليفه؛ فلذلك وصفها بالصهبة، فيقول: لما أصبحوا، ظهر على معرّسهم - وهو موضع نزولهم - نوى التمر، وعلاه لكثرتة، على أنهم لحاجتهم لم يلقوا إلا بعضه، وذا إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه وكثرة أكلهم له.

الشاهد فيه: قوله (وليس كل النوى تلقي المساكين)، أضمر في (ليس) كأنه قال: وليس (الأمر والحديث) كل النوى تلقي المساكين.

(٤) الأصل، م زيادة "في ليس".

(٥) ب "تقدمت".

(٦) الأصل "الحمى"؛ ب، ه "ولا يجوز" ساقطة.

تَأْخُذُ الْحُمَى ^(٧) لَمْ يَجْزُ وَكَانَ قَبِيحًا.

ومثل ذلك في الإضمار قول ^(٨) العَجِير سمعناه ممن يوثق بعربيته: [طويل]

٥٥ - إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صَنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

[أضمر فيها]، وقال بعضهم: كان أنت خيرٌ منه، [كأنه قال: إنه أنت خيرٌ منه]، ومثله ^(٩):

﴿كَأَدَّ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ ^(١٠) [وجاز هذا التفسير؛ لأن معناه: كادت قلوب فريق

منهم تزيغ، كما قلت: ما كان الطيب إلا المسك على إعمال: ما كان (الأمر) الطيب إلا المسك، فجاز هذا؛ إذ كان معناه: ما الطيب إلا المسك].

[بسيط]

وقال هشامٌ أخو ذي الرُّمَّة:

وليسَ منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولٌ

٥٦ - هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا

[عدم جواز الإضمار في (ما)]:

ولا يجوز ذا ^(١١) في (ما) في لغة أهل الحجاز؛ لأنه لا يكون فيه ^(١٢) إضمارٌ، ولا يجوز أن

(٧) الأصل "الحما".

(٨) هـ "قول بعض الشعراء".

٥٥ - الأصل، م (نصفان)؛ هو وب، وشواهد الشعر للدكتور خالد عبد الكريم جمعة (ص ٣٥٥): (صنفان). والمعنى واضح.

الشاهد فيه: قوله (كان الناس صنفان) حذف الاسم بعد (كان)، والتقدير (كان الحال أو الأمر الناس صنفان).

(٩) الأصل "ومثل".

(١٠) سورة التوبة ١١٧. ذكر المحقق عبد السلام محمد هارون أنها قراءة جمهور القراء.

٥٦ - قال المحقق عبد السلام محمد هارون:

"ذكر السيوطي أنه برمته من قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد)"

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ٣٦/١):

"وصف امرأة يحبها وهي تهجره، فيقول: وصالحها شفاءً لما أجد من داء حبها، فلو بذلته لشفتني".

الشاهد فيه: قوله (وليس منها شفاء الداء مبدول)، التقدير: (ليس الأمر شفاء الداء مبدول منها).

(١١) ب "ولا يجوز هذا".

(١٢) م "فيها".

تقول: ما زيدا عبدُ الله ضارباً، وما زيدا أنا قاتلاً؛ لأنّه لا يستقيم كما لم يستقم في (كان) و(ليس) أنْ تُقدّم^(١٣) ما يعمل فيه الآخر. فإنْ رَفَعْتَ الخبرَ حَسُنَ حملُهُ على اللّغة التميمية كما قُلْتَ^(١٤): أمّا زيدا فأنا ضاربٌ، كأنّك لم تذكر (أمّا)، وكأنّك لم تذكر (ما)، وكأنّك قلت: زيدا أنا ضاربٌ، وقال مزاحمٌ العُقيليّ:

[طويل]

٥٧- وَقَالُوا: تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافِيَ مَنِيَّ أَنَا عَارِفٌ

وقال بعضهم: *وما كُلُّ مَنْ وَافِيَ مَنِيَّ أَنَا عَارِفٌ*

لَزِمَ اللّغةَ الحجازيةَ فرفعَ، كأنّه قال: ليس عبدُ الله أنا عارِفٌ، فأضمر (الهاء) في (عارِفٌ)، وكان الوجهُ (عارِفُهُ) حيث لم يُعْمَلْ (عارِفٌ) في (كُلِّ)، وكان هذا^(١٥) أحسنَ من التقديمِ والتأخير؛ لأنّهم قد يدعونَ هذه (الهاء) في كلامهم وفي الشعر كثيراً، وذلك ليس في شيءٍ من كلامهم، ولا يكادُ يكونُ في شعرٍ.^(١٦) وسترى ذلك إن شاء الله عزَّ وجلَّ^(١٧).

(١٣) الأصل "أنْ يقدّم"؛ م "أنْ يقدّم ما كان وليس"؛ ب "أنْ تقدّم في كان وليس".

(١٤) ب "كأنّك قُلْتَ".

٥٧- قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق - ١/ ٣٧، ٣٨):

"وصف أنّه اجتمع بمحبوته في الحج، فجعل يتفقدها، فقليل له: تعرّفها بالمنازل من مني، وهي حيث ينزلون أيام رمي الجمار، فزعم أنّه لا يعرف كلّ من وافى مني يسأله عنها؛ لأنّه لا يسأل عنها إلاّ من يعرفه ويعرفها".

الشاهد فيه: قوله (وما كُلُّ مَنْ وَافِيَ مَنِيَّ أَنَا عَارِفٌ) رفع (كُلِّ) بـ(ما) إذ لم يمكنه الإضمار، وكأنّه قال: (وما كُلُّ مَنْ وَافِيَ مَنِيَّ أَنَا عَارِفُهُ) فشغل الفعل بالهاء.

(١٥) م "لهذا".

(١٦) م "الشعر".

(١٧) ب، هـ "عزَّ وجلَّ" ساقطة؛ م زيادة "تعالى".

[الباب الرابع - باب التعجب]

هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكّنه، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله.

[علة عمله عمل الفعل]:

زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله. ودخله معنى التعجب. [و] هذا تمثيل ولم يتكلم به^(١).

[عدم إجرائه مجرى الفعل]:

ولا يجوز أن تقدّم (عبد الله) وتؤخر (ما)، ولا تزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يُحسّن، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا.

[بناؤه]:

وبناؤه أبداً من فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعَّلَ. و(أَفْعَلَ) هذا^(٢)؛ لأنّهم لم يريدوا أن يتصرّف فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه، فشَبّه هذا بما ليس من الفعل نحو: لات وما، وإن كان من: حَسُنَ وكرَمَ وأعطى^(٣) كما قالوا أَجْدَلُ^(٤)، فجعلوه اسماً وإن كان من الجَدَلِ^(٥)، وأجري مجرى أَفْكَلٍ.

(١) م "ولم تتكلم".

(٢) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط - ٤٤٧/١):

"يعني: أن فعل التعجب لا يكون إلا فعلاً أصله قبل التعجب (فَعَلَ) كقولك: ما أضرب زيداً، وأشتَمَ عمراً، وأصله (ضَرَبَ) و (سَتَمَ) ... وأما قولك: ما أعطى زيداً، فأصله (أعطى): الهمزة التي في (أعطى) قبل التعجب زائدة؛ لأنه من (عطا) (يعطو) - إذا تناول - فحذفوا هذه الهمزة الزائدة فصار (عطا)، فزادوا الهمزة التي للتعجب."

(٣) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه - مخطوط ٤٤٨/١):

"يعني أن فعل التعجب وإن كان مشتقاً من أفعال متصرفة فهو غير متصرف بمنزلة: لات وما في قلة تصرفهما."

(٤) م "أجزل".

[الكلام على (ما) في (ما أفعله)]:

ونظيرُ جَعَلَ^(٦) (ما) وحدها اسماً قولُ العرب (إني ممّا [أن] أَصْنَعُ)^(٧)، أي: (من الأمرِ أنْ أَصْنَعُ)^(٨) فجعل (ما) وحدها اسماً، ومثْلُ ذلك: غَسَلْتُه غَسْلًا نَعِيمًا، أي: نِعَمَ الغَسْلُ.

[زيادة (كان) في صيغة (ما أفعله)]:

وتقول: ما كَانَ أَحْسَنَ زيداً، فتذكر (كان) لتدلّ على أنّه فيما مضى^(٩).

[أبواب استدراك في عمل الفعل] (*)

==

(٥) م "الجزل".

(٦) م، ب، هـ "جعلهم".

(٧) الأصل "أن" ساقطة، وفي (م) العبارة "إني ممّا أنْ أَصْنَعُ" ساقطة.

(٨) قال أبو نصر (شرح عيون كتاب سيبويه، ٦٣):

"يعني أن (ما) في قوله: (إني ممّا أنْ أَصْنَعُ) حدّها أن تكون مؤخّرة كقولك: إنّ من الشأن أنْ أَصْنَعُ، فـ (أنْ أَصْنَعُ) مبتدأ، و(من الشأن) خبره... إلخ".

وبهذا يردّ على الأخفش الذي جعل (ما) في (ما أفعله) موصولة.

انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٦٣، هامش ٢.

(٩) ب، هـ "على" ساقطة. الأصل، م زيادة فيها اختلاف: "قال الأخفش: وإن شئت جعلت (أحسن) صلة لـ (ما) وأضمرت الخبر، فهذا أقيس وأكثر؛ وقالوا: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، وزعم أبو عمرو أن ما بعد الدارة ليس عن سيبويه وأنّه خطأ، يعني قوله: (وإن شئت جعلته)، وقال هذا كلام الأخفش. وقوله (ما أصبح أبردها) ليس من كلام سيبويه".

(*) تبدأ هذه الأبواب من قوله: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به...".

إلى قوله: (انظر: ٢٢٤): "هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأوّل... إلخ".

وجميع هذه الأبواب في الكلام على أعراض التركيب اللغوي في عمل الفعل، ويمكن تصنيفها على الوجه الآتي:

- الأوّل: أبواب التنازع.

- الثاني: أبواب الاشتغال.

- الثالث: أبواب البدل.

[النوع الأول - التنازع]

هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعلُ بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً، تحملُ الاسم على الفعل الذي يليه.

[العامل في التنازع:]

فالعامل في اللفظ أحدُ الفعلين، وأما في المعنى فقد يُعلمُ أنَّ الأول قد وقعَ إلاَّ أنه لا يُعملُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ^(١).

[إعمال الفعل الذي يليه استغناءً عن الأول:]

وإنما كان الذي يليه أولى^(٢) لقرب جواره وأنه لا ينقضُ معنى، وأنَّ المخاطب قد عرف أنَّ الأول قد وقع^(٣) بزيد^(٤) كما كان: ([خَشَنْتُ] بصدريه وصدري زيد) وجه الكلام، حيث كان الجرُّ في الأول، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقضُ معنى^(٥)، سوَّوا بينهما في الجرِّ كما يستويان في النصب.

[استطراد في موضوع الاستغناء]*:

ومما يقوِّي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله جلَّ شأنه^(٦): ﴿وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ

(١) م "تَعْلَمُ" ؛ ب "رفع ونصب".

(٢) م "أولى" ساقطة.

(٣) قال المحقق عبد السلام محمد هارون: "يعني وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى".

(٤) م "برجل".

(٥) الأصل "حسنت بصدريه" ؛ ب "... ولا ينقض معنى".

(*) ههنا استطراد طويل في الكلام على موضوع (الاستغناء) من قوله: "ومما يقوِّي ترك نحو هذا..." إلى قوله: (ص ١٤٢): "... والأوَّل أجود؛ لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع، ولا جمعاً في موضع واحد".

(٦) م "جلَّ ثناؤه" ؛ ب، هـ "عز وجل".